وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المعهد :العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية **المرجع: ...../2022**

القسم :علوم الاقتصادية والتجارية

الشعبة :علوم التجارية

التخصص :تسويق الخدمات

مذكرة بعنوان:

طرق وأليات تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التجارية تخصص تسويق الخدمات

إعداد الطالب:

- **محمد نيبوش**

إشراف الأستاذة:

دليلة بعوش

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الجامعة	الصفة
أمينة عديد	المركز الجامعي ميلة عبد الحفيظ بوالصوف	رئيسا
نظيرة بوعزة	المركز الجامعي ميلة عبد الحفيظ بوالصوف	مناقشا
دليلة بعوس	المركز الجامعي ميلة عبد الحفيظ بوالصوف	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية 2022/2021

❖ ملخـــص:

الاسـتثمار السـياحي هو حجر الاسـاس في بناء سـياحة متقدمة وهو يتطلب تضـحية كبيرة من حيث دعمه وتنظيمه وتسـييره بغية تحقيق الاهداف المنشـودة، وهو جذب أكبر عدد من السـياح لرفع قيمة ايرادات هذا القطاع ورفع مكانته في الاقتصـاد الوطني، فتطوير هذا القطاع يتطلب مبالغ مالية كبيرة وتسـهيلات قصد جذب المستثمرين لهذا القطاع ، ولقد أسفرت هذه الدراسة على أن الجزائر وبالرغم من ما تملكه من مقومات سياحية تتيح لها أن تكون وجهة سياحية بامتياز، إلا أن القطاع السياحي فيها لم يلقى الدعم والاهتمام الكافيين للنهوض به وتطوير الاستثمار فيه وهذا بطبيعة الحال راجع إلى جملة من الأسباب حاولنا إبرازها، واقترحنا مجموعة من الحلول لتطوير هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار، الاستثمار السياحي، المقومات السياحية.

❖ Sommaire :

L'investissement touristique est la pierre angulaire de la construction d'un tourisme avancé, et il nécessite un grand sacrifice en termes de soutien, d'organisation et de gestion afin d'atteindre les objectifs souhaités, qui est d'attirer le plus grand nombre de touristes pour augmenter la valeur des revenus de ce secteur. et élever sa position dans l'économie nationale. Le développement de ce secteur nécessite des sommes importantes et des équipements afin d'attirer des investisseurs pour ce secteur, et cette étude a abouti au fait que l'Algérie, malgré ses potentiels touristiques qui lui permettent d'être un destination touristique par excellence, mais le secteur du tourisme n'y a pas reçu suffisamment de soutien et d'attention pour le promouvoir et y développer les investissements, et cela est bien sûr dû à un certain nombre de raisons pour lesquelles nous avons essayé de le mettre en évidence, et nous avons proposé un ensemble de solutions pour développer ce secteur.

Mots clés : tourisme, investissement, investissement touristique, composantes touristiques.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــداء

الحمد لله الذي وفقنا على إنجازواتمام الدراسة ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

إلهي "لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا

تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى ما أغلى لدي في هذا الكون والديا الكريمين:

أمي الغالية منبع العطاء والحنان حفظها الله لنا وأطال في عمرها

وأبي العزيز على قلبي الذي سهر وتعب على تعليمي حفظها الله لنا وأطال في عمره.

وإلى الأستاذة المشرفة: دليلة بعوش.

إلى كل أفراد العائلة: إخوتي الذين أرى فيهم كياني ووجداني.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى الذين أكن لهم كل المحبة والاحترام أصدقائي وزملائي دون استثناء.

إلى كل قلب ينبض حبا بالله ورسوله.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين والمقبلين على التخرج.

محمد نيبوش

الدعـاء

يارب إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتي وإذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي وإذا أعطيتني

نجاحا لا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي

يارب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما

بان الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يارب علمني إن التسامح هو أكبر مراتب القوة وان حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يارب إذا جردتني من المال اترك لي الأمل وإذا جردتني من النجاح اترك لي قوة العناد

حتى أتغلب على الفشل وإذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان

يارب إذا أسئت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار وإذا أساء الناس إلي أعطني شجاعة

العفو والغفران

يارب علمني إن أحب الناس كما أحب نفسي وعلمني إن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس

يارب ساعدني على إن أقول الحق في وجه الأقوياء وساعدني إلا أقول الباطل لأكسب

تصفيق الضعفاء اللهم أمين يأرب العالمين

rawpixel

الشكـــر والتـقديـــر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة على أداء

هذا الواجب، الحمد لله على ما انعم به علينا من فضله الخير الكثير والعلم الوفير وأعاننا على إنجاز

هذا العمل الذي احتسبه عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم.

وبعد حمد الله تعالى وشكره على توفيقه لنا على إنهاء لهذه الرسالة المتواضعة نتقدم بجزيل الشكر

الوالدين العزيزين الذين قدموا لنا يد العون وشجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح، وإكمال الدراسة الجامعية، وكان لهما الفضل بعد الله فيما وصلت إليه أملك إلا الدعاء لهما بطول العمر وحسن العمل وبلوغ الجنان.

كما نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذة الفاضلة بعوش دليلة على ما قدمته من علم نافع و

عطاء متميز وإرشاد مستمر وعلى ما بذلته من جهد متواصل ونصح وتوجيه من بداية مرحلة البحث

حتى إتمام هذه الرسالة، ومهما كتبت من عبارات وجمل فغن كلمات الشكر تظل عاجزة عن إيفاء

حقها، فجزاها الله عنا خير الجزاء وجعل ذلك من موازين حسناتها.

والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته،

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قـائـمـــــة الـجـــــداول والأشـكـــــال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	توافد السياح الأجانب إلى الجزائر(2000-2019)	48
02	تدفق السياح الجزائريين نحو الخارج للفترة (200-2019)	50
03	تطور عدد الفنادق وعدد الأسرة للفترة (2000-2019)	52
04	الاستثمارات في القطاع السياحي للفترة (2000-2020)	53

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	محددات الاستثمار	11
02	دوافـع السيـاحـــة	18
03	تطور إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر للفترة(2000-2019)	49
04	تطور التدفقات السياحية نحو الخارج للفترة(2000-2019)	51

فهـــرس
المحتـويـــات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	**I**
الاهداء	**II**
الدعاء	**III**
الشكر والتقدير	**IV**
قائمة الجداول والاشكال	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
مقدمة	**أ ـ د**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار السياحي في الجزائر	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: مفاهيم عامة للاستثمار والسياحة	**08**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار ومحدداته	**08**
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار	**08**
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار	**09**
الفرع الثالث: محددات الاستثمار	**10**
المطلب الثاني: مفهوم السياحة وتطورها التاريخي	**12**
الفرع الأول: مفهوم السياحة وتطورها	**12**
الفرع الثاني: أهمية السياحة	**14**
الفرع الثالث: أنواع السياحة ودوافعها	**15**
المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار السياحي	**21**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي ومجالاته	**21**
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار السياحي	**21**
الفرع الثاني: اهداف الاستثمار السياحي وخصائصه	**22**
الفرع الثالث: مجالات الاستثمار السياحي	**24**
المطلب الثاني: مقومات ودوافع الاستثمار السياحي	**34**
الفرع الأول: مقومات الاستثمار السياحي	**34**
الفرع الثاني: دوافع الاستثمار السياحي	**37**
الفرع الثالث: معوقات الاستثمار السياحي	**38**
المبحث الثالث: مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر وعناصره	**39**
المطلب الأول: عموميات حول مناخ الاستثمار في الجزائر	**39**
الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري	**39**
الفرع الثاني: مقومات المناخ الاستثماري	**40**
المطلب الثاني: عناصر ومحددات المناخ الاستثماري	**41**
الفرع الأول: عناصر المناخ الاستثماري	**41**
الفرع الثاني: محددات مناخ الاستثمار السياحي	**42**
خلاصة الفصل الاول	**44**

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لطرق وأليات تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر	
تمهيد	**46**
المبحث الأول: تقييم مؤشرات السياحة وآليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر	**47**
المطلب الأول: مؤشرات الاستثمار السياحي	**47**
الفرع الأول: التدفقات السياحية	**47**
الفرع الثاني: الطاقة الفندقية في الجزائر	**52**
الفرع الثالث: مؤشر حجم الاستثمارات في القطاع السياحي	**53**
المطلب الثاني: آليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر	**54**
الفرع الأول: الأجهزة العامة	**54**
الفرع الثاني: الأجهزة المتخصصة	**57**
المبحث الثاني: الضمانات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار والحوافز الجبائية في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	**60**
المطلب الأول: الضمانات الموضوعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي	**60**
الفرع الأول: ضمانات الحماية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي	**61**
الفرع الثاني: الضمانات المالية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي	**62**
المطلب الثاني: الضمانات الاجرائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي	**63**
الفرع الأول: الضمانات الإدارية المتعلقة بالاستثمار	**63**
الفرع الثاني: الضمانات القضائية المتعلقة بتسوية منازعات بالاستثمار	**64**
المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للاستثمارات السياحية في الجزائر	**66**
المطلب الاول: التحفيزات الممنوحة للمستثمرين السياحيين	**66**
الفرع الاول: التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين السياحيين	**66**
الفرع الثاني: المزايا الممنوحة للمستثمرين في مجال السياحة	**68**
المطلب الثاني: مؤهلات التنمية السياحية في الجزائر	**71**
الفرع الاول: مقومات السياحة في الجزائر	**71**
الفرع الثاني: أفاق التأهيل والتشغيل	**73**
الفرع الثالث: دور المؤسسات العمومية والاقتصادية	**74**
خلاصة الفصل الثاني	**75**
خاتمة	**77**
قائمة المراجع	**80**

المقدمـــــة

يعد الاستثمار أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، ويمثل أيضا أحد أهم محاور تحقيق التنمية في مختلف القطاعات، فيه الطريقة الناجحة لإنشاء ومضاعفة الثروات.

وتلعب الاستثمارات خاصة في القطاع السياحي دورا هاما وأساسيا في عملية التنمية، وأمام تزايد أهمية ودور الاستثمار في الحياة الاقتصادية تسعى العديد من الدول ومنها الجزائر للبحث عن الوسائل والآليات التي تسمح لها بالتأثير على الاستثمارات وتطوير السياحة الداخلية لأي بلد.

ويعد الاستثمار السياحي الذي هو موضوع دراستنا، من بين أهم القطاعات التي تركز عليها الدول في التنمية لما يتجه هذا القطاع من تطور وتنمية للبلدان التي تهتم به، ويعد أيضا من أكثر الاستثمارات جلبا لرؤوس الأموال سواء بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، لأن السياحة بمختلف أصنافها ترتكز على الجودة في الخدمات التي تقدمها للسواح وهو الأمر الذي يدفع المستثمرين في تحسين الخدمات والاعتناء بالسائح، ولكن على الدولة أن تولي اهتمامها بالسواح، وتقوم بذلك من خلال توفير البيئة المناسبة للعمل، وبتقديم مختلف الامتيازات والتسهيلات حتى يكون هناك تنافس فيما بين المستثمرين التي لهم رغبة في الاستثمار.

وبذلت الجزائر مجهودات كبيرة من أجل تطوير وتشجيع الاستثمار السياحي سواء كان استثمارا وطنيا أو أجنبيا، وهذا ما يتجلى في مختلف القوانين الصادرة في هذا المجال.

وأن فكرة الاستثمار السياحي هي فكرة موجودة من القدم لكن العوائق هي التي تمنع تجسيدها، بالإضافة الى العوائق توجد هناك تحفيزات تمنح في مجال السياحة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.

والجزائر على الرغم من حيازتها على مقومات سياحية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا، إلا أن الأرقام المتعلقة بمؤشرات السياحة تشير إلى العكس ومن ثم وجب عليها الاستثمار في المجال السياحي،

فالاستثمار في القطاع السياحي يعد أحد الركائز التي يجب الاعتماد عليها للنهوض بهذا القطاع، ولعل المشاريع المبرمجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، يبين رغبة الدولة الجزائرية في الاستثمار السياحي.

1.إشكالية الدراسة:

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ماهي الآليات القانونية التي تضبط الاستثمار السياحي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بتفكيكها إلى أسئلة فرعية:

- فيما يتمثل الاستثمار السياحي؟
- ماهي مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر؟
- ماهي أهم معوقات مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر؟
- هل للضمانات القانونية دور في الرقي بالاستثمار السياحي في الجزائر؟
- ماهي الامتيازات الممنوحة للمستثمرين السياحيين في الجزائر؟

2.فرضيات الدراسة:

وانطلاقا من الأسئلة الفرعية تبنينا الإجابة عليها في شكل فرضيات:

- الجزائر تمتلك مقومات وإمكانيات سياحية فريدة من نوعها تؤهلها لان تكون قطبا سياحيا بامتياز.
- يعتبر المستثمر الأجنبي عنصر فاعل في ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر.
- تعتبر التحفيزات والامتيازات عنصر أساسي لجذب المستثمرين السياحيين والنهوض بالاقتصاد الوطني.

3.أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا لأسباب التالية:

- الأهمية البالغة التي يكتسيها الاستثمار في القطاع السياحي ودوره الهام في نمو اقتصاديات الدول.
- الإلمام بالتنظيم القانوني لقطاع السياحة لأجل دفع وترقية الاستثمار في هذا المجال.
- الدور الذي يلعبه الاستثمار السياحي في تنمية القطاع السياحي وتوفير مناصب العمل العديدة، سواء مباشرة أو غير مباشرة.
- استظهار المؤهلات والمقومات التي تتمتع بها الجزائر.
- يعد تعميم ثقافة السياحة داخل المجتمع أمر ذو أهمية على جميع المجالات.

4.أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إظهار المقومات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر.
- توفير البيئة الملائمة لجذب المستثمرين سواء كانوا أجنبيين أو محليين.
- إبراز واقع الاستثمار السياحي في الجزائر من العوائق التي تواجه المستثمرين، ومن التحفيزات الممنوحة لهم.
- التعرف على أهم المؤشرات للاستثمار السياحي.

- تحديد الآليات الكفيلة لترقية الاستثمار السياحي؛

5.أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب، وهي:

- الرغبة الشديدة في دراسة ومعرفة تطور الاستثمار السياحي في الجزائر.
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار السياحي باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وتنميتها.
- توافر الجزائر على قدرات سياحية هائلة، ولكن معظمها مهمش وغير مستغل.

6. المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة، فاستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب هذا النوع من الدراسات، الذي يعتمد على وصف الظاهرة بمجملها العوائق ثم تحليل الإحصائيات والبيانات ومقارنتها ببعضها ببعض، حيث تطرقنا إلى مختلف المفاهيم والتعاريف الخاصة بكل من الاستثمار السياحي والمصطلحات المشابهة له، المقومات والمناخ والتحفيزات الممنوحة للمستثمرين وأهم العوائق.

7.صعوبات البحث:

من صعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد لهذا الموضوع:

- قلة وندرة المراجع التي تناولت موضوع الاستثمار السياحي خاصة الكتب التي تعتبر الزاد الحقيقي لكل دراسة.
- النقص الكبير في المراجع التي تتعلق بالسياحة في الجزائر.
- عدم توفر المعطيات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بحجم الاستثمارات.

8.حدود الدراسة:

في ظل المعطيات المتحصل عليها، فانه تم تحديد موضوع الدراسة من خلال وضع أليات تشجيع الاستثمار السياحي والعراقيل التي تواجهه وهذا في ظل التحفيزات الممنوحة للمستثمرين لترقية الاستثمار التي عرفتها الجزائر، أما فيما يخص الجانب الزمني فقد اعتمدنا على المعطيات خلال الفترة (2000-2020) وذلك لكونها الفترة التي شهدت حركة كبيرة في تدفقات حجم الاستثمارات في الجزائر حيث اعتبرنا هذه الفترة كأساس لملاحظة التطورات الحاصلة.

9. هيكل البحث:

لغرض الوصول إلى أهداف البحث والتحقق من صحة فرضيته تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار السياحي و يضم هذا الفصل ثلاثة مباحث يتنا ول **المبحث الأول** مفاهيم عامة للاستثمار والسياحة تعرضنا فيه إلى مفهوم الاستثمار ومحدداته في **المطلب الأول**، أما في **المطلب الثاني** تناولنا فيه مفهوم السياحة وتطورها التاريخي ، أما في **المبحث الثاني** فتعرضنا إلى عموميات حول الاستثمار السياحي تناولنا في **المطلب الأول** مفهوم و أهداف و مجالات الاستثمار السياحي و **المطلب الثاني** دوافع الاستثمار السياحي و مقوماته، و في **المبحث الثالث** تعرضنا إلى مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر وعناصره تناولنا في **المطلب الأول** عموميات حول مناخ الاستثمار في الجزائر و **المطلب الثاني** عناصر ومحددات المناخ الاستثماري.

الفصل الثاني دراسة تحليلية لطرق وأليات تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر و يضم هذا الفصل ثلاثة مباحث يتنا ول **المبحث الأول** تقييم مؤشرات السياحة وآليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر تعرضنا فيه إلى مؤشرات الاستثمار السياحي **المطلب الأول**، أما في **المطلب الثاني** تناولنا فيه آليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر ، أما في **المبحث الثاني** فتعرضنا إلى الضمانات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار والحوافز الجبائية في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تناولنا في **المطلب الأول** الضمانات الموضوعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي و**المطلب الثاني** الضمانات الاجرائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي ، و في **المبحث الثالث** تعرضنا إلى الآفاق المستقبلية للاستثمارات السياحية في الجزائر تناولنا في **المطلب الأول** التحفيزات الممنوحة للمستثمرين السياحي **والمطلب الثاني** مؤهلات التنمية السياحية في الجزائر.

وخاتمة البحث التي تمثل خلاصة هذه الدراسة، تناولت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، واقتراحات الباحثة لتطوير الاستثمار في القطاع السياحي، من خلال الاستغلال الأمثل لإمكانيات البلاد في هذا المجال، والتي لا تقل أهمية عن إمكانيات التي تحتوي عليها البلدان المتقدمة.

الفصل الأول
الإطار النظري للاستثمار السياحي في الجزائر

تمهيد:

يتطلب تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر ضرورة تكريس محيط قانوني واضح ومستقر يحكم هذه الاستثمارات ويضمن حرية الاستثمار في جميع النشاطات السياحية، ويحمي المصالح الاقتصادية للدولة المضيفة والمستثمرين ورجال الأعمال.

كما ينبغي تأطير الظاهرة السياحية باعتبارها أساس الاستثمار السياحي، بحيث أن تعدد النشاطات السياحية يرجع أساسا إلى تعدد احتياجات السياح، ولذا يقتضي الأمر دراسة هذه الظاهرة بهدف تطوير وتفعيل مختلف مجالات الاستثمار السياحي على نحو يستجيب لرغبات واحتياجات السياح المحليين والأجانب.

ولأجل بلوغ هذه الغاية لابد وأن يكون الإطار القانوني المكرس محفزا لهذه النشاطات، ويدعمها بآليات قانونية تضمن نجاح سياسة وبرامج الاستثمارات السياحية.

لهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة للاستثمار والسياحة

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار السياحي

المبحث الثالث: مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر وعناصره

المبحث الأول

مفاهيم عامة للاستثمار والسياحة

الاستثمار ظاهرة لطالما شكلت محورا من محاور اهتمام لدى العديد من المفكرين والمدارس الاقتصادية المختلفة، حيث يعتبر المحرك الأساسي لاقتصاد أي بلد دلك لأنه الأموال المدخرة والموجهة للنشاط الاقتصادي من اجل تلبية حاجات ورغبات الافراد.

والاستثمار في قطاع السياحة أصبح حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني وللموارد لاستثمار داخل كل بلد.

ولهدا سنتطرق في هدا المبحث إلى مفهوم الاستثمار ومحدداته (المطلب الأول) ومفهوم السياحة وتطورها التاريخي (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار ومحدداته

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسة الاقتصادية حيث أولى بعض الاقتصاديين أهمية كبيرة لعنصر الاستثمار واختبروه محركا أساسيا يمكنه إعطاء لاقتصاديات الدول النامية نوعا من الفعالية والقدرة التي تمكنها من رفع معدل نموها الاقتصادي ودفع عجلة التقدم وتقليص بينها وبين الدول المتقدمة.

وجب علينا التطرق إلى مفهوم الاستثمار (الفرع الأول)، وأهمية الاستثمار (الفرع الثاني)، وفي الأخير سوف نتطرق إلى محددات الاستثمار (الفرع الثالث).

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار

- يعرف الاستثمار بمفهومه الواسع بانه: "عبارة عن إضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو إلى رأس المال ويهدف الفرد من وراء الاستثمار إلى تعظيم الثروة والمحافظة عليها، هذا يتطلب من الفرد المستثمر أن يقوم بدراسة أنواع الاستثمار التي له الهدف عن طريق تحديد العائد تحقق المخاطر من كل نوع "[1].
- وكما يعرف الاستثمار وفق المفهوم الاقتصادي:" هو توظيف المنتج لرأس المال من خلال

توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج السلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة الرفاهية "[2].

[1]-بلكيموش وفاء وآخرون، **دور الاستثمارات السياحية في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة ،2011-2012، ص40.

[2]- دريد كامل أل شيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص17.

❖ وكما يعرف الاستثمار وفق المفهوم المحاسبي: " هو عبارة عن تيار من الانفاق النقدي خلال فترة زمنية معينة من الزمن ن ويقصد به المحافظة على رصيد رأس المال أو التنمية عن طريق إنتاج أو شراء السلع والمعدات الإنتاجية التي تساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية لأفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، وعموما فإن الاستثمار عبارة عن عملية يتم من خلالها تنمية رصيد رأس المال او الطاقة الإنتاجية للمشروع او المجتمع سواء بالكشف عن الثروة الطبيعية او استغلالها استغلال أمثل"[1].

❖ وكما يعرف الاستثمار وفق المفهوم المالي: " كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل، والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة+ الديون المتوسطة وطويلة الأجل)"[2].

❖ وكما عرف كنيز الاستثمار على أنه:" ارتفاع التجهيزات في راس المال الثابت أو المتداول فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة ودلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل ويمكن القول انه ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة مقتناه أو منتجة بغرض البيع او التحويل حيث تستمدها المؤسسة في استعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج"[3].

❖ وكدلك عرف فرانس الاستثمار على أنه: " توظيف الأموال لفترة زمنية محددة بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعرض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفقات"[4].

الفرع الثاني

أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة يمكن إبرازها في النقاط التالية[5]:

- يعد الاستثمار من العوامل الأساسية الهامة المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الارتباط المباشر بالتكوين الرأسمالي، وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني في الإنتاج، التجديد والتطوير.
- يعد الاستثمار مكونا رئيسيا من مكونات الطلب الكلي المرتبطة بالألة، المعدات، الأبنية، العقارات، الإنشاءات بالإضافة إلى التغير في قيمة المخزونات .
- زيادة مناصب الشغل ومن ثم رفع المستوى المعيشي للأفراد.
- المساهمة في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية، كونه يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة.
- المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة

[1]- خلف بن سليمان السعودي، **شركة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، جامعة القاهرة، مصر ،1998، ص28.
[2]- محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 96-102.
[3]- دريد كامل أل شيب، مرجع سبق ذكره، ص17.
[4]- دريد كامل أل شيب، مرجع نفسه، ص 18.
[5]- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار: بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ،2009، ص33.

وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- المساهمة في توفير النقد الأجنبي، من خلال إنتاج السلع والخدمات محليا، وهو ما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.
- المساهمة في دعم الموارد المالية للدولة، من خلال دفع الضرائب التي تقوم الحكومة بصرفها وفق مقتضيات المصلحة العامة .
- المساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، عن طريق التوجه إلى إنجاز المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

الفرع الثالث

محددات الاستثمار

تشير محددات الاستثمار إلى مختلف العوامل التي تدفع المستثمر إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد حجمها، وفي هذا الإطار توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين نذكر منها ما يلي[1]:

أولا: الكفاية الحدية لرأس المال

والمقصود بها العائد التي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة، والتي يمكن الاستناد عليها في توجيه الاستثمارات، والعنصر الأساسي في هذه العملية احتساب صافي العائد ومقارنته مع سعر الفائدة للأصول المقترضة للقيام بالعملية الاستثمارية، فإذا كان صافي العائد أكبر من قيمة الفوائد التي ستدفع إلى المؤسسات المالية فإن المستثمر سوف يعمل على إنجاز استثماره، في حين أنه سيحجم عن الاستثمار في حال كانت توقعاته تشير إلى أن تكلفة الأموال ستكون أعلى من العوائد، ويبقى الخيار للمستثمر في حال تساوي العوائد مع التكاليف.

ثانيا: سعر الفائدة

تتميز العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار بكونها عالقة عكسية، ويرجع ذلك إلى اعتبار الاستثمار بمثابة الطلب على النقود المدخرة، ولذلك فإن ارتفاع معدل الفائدة يعني انخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري، حيث يصبح أكثر تكلفة بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بالاقتراض من أجل الاستثمار؛ أي أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة التكاليف التي تدفعها المؤسسات الإنتاجية مقابل الاقتراض ويصبح الإنفاق الاستثماري غير مربح ومكلف، وعلية فإن مستوى الاستثمار المرغوب فيه ينخفض حينما يرتفع معدل الفائدة.

ثالثا: التوقعات

وهي محدد للقرار الاستثماري وتتعلق بالوضع الاقتصادي المستقبلي لأي بلد، حيث يحتاج الاستثمار إلى بعض الوقت ليساهم في إنتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف، ومن ثم فإن رجل الأعمال الذي يقرر توسيع الطاقة الإنتاجية لمؤسسته سوف يحصل على عوائد

[1]- قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص38.

استثماره مستقبلا، بمعنى أن توقعاته تبنى على حدسه فإذا كان محقا يترتب على ذلك زيادة في نسبة الأرباح، كما يمكن أن يحدث العكس ويؤدي إلى فشل المؤسسة وانخفاض نسبة الأرباح.

رابعا: التقدم العلمي والتكنولوجي

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي أحد العوامل المحددة للاستثمار، إذ أن ظهور أنواع جديدة من الالة والمعدات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية وظهور مواد ومصادر جديدة للطاقة تدفع المنتج أو المستثمر إلى إحلال الالة والمعدات القديمة بأخرى جديدة إذا ما أرد البقاء في السوق، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة.

خامسا: السياسة الاقتصادية للدولة

للسياسة الاقتصادية للدولة دور كبير في التأثير على قرارات المستثمرين؛ كونها تعمل على تبسيط إجراءات الاستثمار، وتمنح حوافز والإعفاءات الضريبية للمستثمرين، كما يمكنها التأثير أيضا على الاستثمار باتجاه الركود أو الرواج نظرا لما تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسة المالية والنقدية، والدخول كمستثمر ومشجع للاستثمارات أو العكس[1].

الشكل رقم (1) : محددات الاستثمار

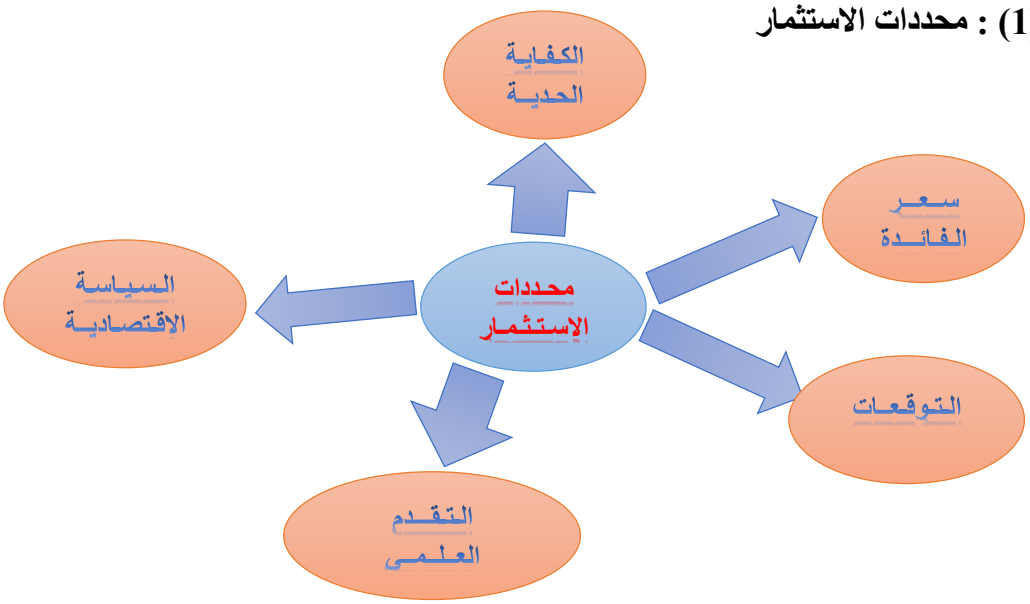

المصدر: من إعداد الطالب

[1]- قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص39.

المطلب الثاني

مفهوم السياحة وتطورها التاريخي

لقد تعددت تعاريف السياحة والسائح وذلك لتغير وجهات نظر الباحثين، كما أن الظاهرة تطورت ومرت بعدة مراحل تاريخية مما استلزم علينا ضرورة متابعة تاريخ تطورها، فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم السياحة وتطورها (الفرع الأول)، أهمية السياحة (الفرع الثاني)، وفي الأخير سوف نتطرق إلى أنواع السياحة ودوافعها (الفرع الثالث).

الفرع الأول

مفهوم السياحة وتطورها التاريخي

اولا: مراحل تطور السياحة:

كانت السياحة في الماضي مجرد ظاهرة اجتماعية وانسانية لقد تغيرت النظرة إليها في العصر الحديث بحيث أصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة مركبة وهادفة إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، ولقد مرت السياحة في تطورها التاريخي بعدة مراحل وهي كالتالي[1]:

1 -مرحلة العصور القديمة :

تبدأ هذه المرحلة مع ظهور الإنسان وتمتد حتى عام 1840 م، إن غريزة التنقل والترحال من مكان إلى أخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا إلى الظروف المعيشية ومن اجل حياة أفضل فلم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر للإنسان احتياجاته الضرورية فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه ولم تكن هناك قوانين وأعراف تحد أو تحكم تصرفاته والتزاماته سوى قوانين الطبيعة نفسها .حدثتنا الكتب والروايات القديمة عن أسفار ورحلات كثيرة وممكن اعتبارها على أنها أوليات السياحة فهي من غير شك ليست السياحة بالمعنى الذي تعرفها به الآن، لأن لفظ السياحة لم يعرف إلا في القواميس والمعاجم الحديثة.

2 -مرحلة العصور الوسطى:

تمتد هذه المرحلة بين القرن الخامس و القرن الخامس عشر ميلادي ،حدث تراجع كبير في الحركة السياحية نتيجة للحروب الناشئة و كذلك الصعوبات التي تعتري المسافر في الطريق ،أخذت معظم الرحلات في البداية شكال دينيا هدفها زيارة العابد الدينية مثل الحج والعمرة لمكة المكرمة والمدينة المنورة و أهم أحداث هذا العصر هو مرحلة كريستوف كولومبس للعالم الجديد أما عند علماء الدول العربية فقد اكتشفوا جغرافيات جديدة للعالم القديم و ذهبوا ابعد من اليونان و الرومان في أسفارهم وسعيهم للتجارة ونقلهم للدين كابن بطوطة و الخوارزمي[2].

3 -مرحلة العصور الحديثة:

[1]- عثمان محمد غنيم وآخرون، **التخطيط السياحي في سبل تخطيط مكاني شامل**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2003، ص33.

[2]- عثمان محمد غنيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

تمتد هذه المرحلة من القرن السادس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، شهدت هذه المرحلة الثورة الصناعية والإصلاح الديني استقرار النظم الاجتماعية للطبقة العاملة وارتفاع مستوى الأجر وتحقيق ساعات عمل إضافية إلى العمل وتطور وسائل النقل والاتصال المختلفة التي لعبت دورا هاما في عوامل الإثارة والتشويق للاماكن المقصودة حول العالم، وفي هذه المرحلة أصبحت السياحة مطلب اجتماعي وثائقي بتفاوت حسب الدوافع المختلفة للسائح ومستواه الاقتصادي، الاجتماعي والوثائقي ...الخ[1].

4 -المرحلة المعاصرة :

وهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، في هذه المرحلة تبلور مفهوم السياحة وتطور وكذلك تطورت وتنوعت أهداف السياحة وتزايد أعداد السياح بشكل كبير وامتازت حركة السفر ووسائط النقل البري، البحري والجوي بكثافة كبيرة لم تشهدها من قبل وظهرت سياحة المشاهدة والاستجمام إلى جانب أنواع السياحة الأخرى المعروفة في المراحل السابقة[2].

ثانيا: تعريف السياحة

قام بتعريف السياحة عدد كبير من الخبراء والباحثون والمهتمين بها، ولهذا تعددت تعاريف السياحة باختلاف توجهات الباحثون ونذكر منها ما إلى[3]:

- قام الاقتصادي النمساوي فون شوليرن بإعطاء تعريف للسياحة على أنها: "كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة".
- قام جوبير فرولر"freuller guyer" 1905 عرف السياحة على أنها "ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة" .
- قامت المنظمة العالمية للسياحة بتعريف السياحة على أنها: "نشاطات الأشخاص المسافرين والمقيمين في أماكن خارج بيئتهم الاعتيادية لغرض قضاء وقت الفراغ أو للأعمال أو لأغراض أخرى" .
- ومن خلال التعاريف السابقة للسياحة نستنتج أن السياحة هي عملية تنقل شخص من مكان إقامته إلى أماكن بعيدة ولا يكون هذا السفر له أي ارتباط بأي عمل ربحي أو نية للإقامة الدائمة، ولا تقل هذه المدة الزمنية عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة.

[1]- عثمان محمد غنيم وآخرون، مرجع نفسه، ص35.
[2]- عثمان محمد غنيم وآخرون، مرجع نفسه، ص 36.
[3]- علاء إبراهيم العسالي، **السياحة في الوطن العربي: التاريخ – المخاطر – المهددات**، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص09 -11.

الفرع الثاني

أهميــة السيـــــاحــة

للسياحة أهمية كبيرة في جميع المجالات ندكر منها [1]:

أولا: الأهمية الاقتصادية

أصبحت السياحة في الكثير من الدول تمثل قطاع رئيسي تعمل على[2]:

1 -توفير **العملات الأجنبية:**

مما لا شك فيه أن السياحة تعمل بشكل مباشر وغير مباشر من خلال عائداتها على توفير العملات الأجنبية في الدول المستقبلة للسياح وبالشكل الذي يمكن هذه الدول من تمويل جزء لا يستهان به في خططها التنموية الشاملة، وعادة ما يتم توفير العملات الأجنبية من خلال النشاطات السياحية بعدة طرق وأساليب منها: الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة، الرسوم والضرائب التي تحصل عليها الدولة المستقبلة على شكل تأشيرات دخول، فروق تحويل العملة ...الخ .

2 -تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية:

فالتوسع في إنشاء المشروعات السياحية يرتبط به ظهور مشروعات أخرى جديدة تمارس نشاطات اقتصادية معينة ازداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، وبشكل عام يعمل على تطوير وتنشيط قطاع السياحة في دولة ما على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار في مشروعات جديدة ...الخ.

3 -توفير فرص عمل جديدة:

يعمل إنشاء المشروعات السياحية أو المشروعات الأخرى يعمل على تحقيق تخفيف من حدة البطالة. المساندة بمختلف أنواعها أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا على خلق فرص عمل جديدة وهذا بدوره

4 -تحسين وضع ميزان المدفوعات:

تعمل السياحة كصناعة تصديرية على تحسين ميزان شكل استثمارات أو ضرائب أو رسوم. المدفوعات في الدول المستقبلة للسياح من خلال ما تصنعه من العائدات

5 -زيادة القيمة المضافة والناتج القومي:

تؤدي جميع المنافع الاقتصادية السابقة الذكر المستقبلة للسياح. بافتراض ثبات العوامل الأخرى على تحقيق جميع زيادة ملموسة في القيمة المضافة والناتج القومي للدول.

[1]- علاء إبراهيم العسالي، مرجع نفسه، ص 27، 28.
[2]- علاء إبراهيم العسالي، مرجع سبق ذكره، ص27-28.

6 -تحقيق التوازن الاقتصادي:

عند قيام الدول المستقبلة للسياح بتوزيع المشاريع السياحية على أقاليمها ومناطقها السياحية المختلفة وبالذات الإقليم والمناطق ذات المستويات التنموية المختلفة وذلك بهدف تنمية الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة وهذا بدوره يسهل على ردم الفجوة التنموية والاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الدولة أو بين الناطق الحضرية والريفية فيها.

ثانيا: الأهمية السياسية

تتضح الأهمية السياسية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض والزيارات السياحية المتبادلة بينهم، ولقد لعبت الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولية بحيث أصبحت تمثل أحد الاتجاهات الحديثة لتقليل حدة الصراعات والخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول المتنازعة أو المتحاربة، لذلك فإن السياحة أصبحت رمزا من رموز السلام والتآخي بين الدول، كما لعبت دورا هاما بالنسبة لدول ما ويرجع ذلك إلى [1]:

مساهمة السياحة في تحقيق التقارب الساسي بين الشعوب.

- ✓ دور السياحة الملموس في كسب الرأي العام العالمي في مختلف القضايا.
- ✓ الأثر السياحي الهام في حل الكثير من المنازعات والمشكلات في الدول .ولهذا فإن الوجه السياسي للسياحة قد ساعد بدوره أيضا في التنمية.

ثالثا: الأهمية الحضارية والثقافية

تتمثل هذه الأهمية في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كذلك تعمل السياحة على زيادة معرفة الشعوب ببعضها، توطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم، التاريخي والحضاري للشعوب، بالإضافة إلى أن السياحة تمكن من التعرف على ماضي الشعوب وتاريخهم، وهذا بدوره إلى حماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب، ويزيد من حركة الاتصال والتواصل فيما بينها.

رابعا: الأهمية البيئة والعمرانية

تمكن السياحة من تحقيق استغلال أمثل للموارد والمعطيات الطبيعة وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها إلى اعتبار أنها ثروة وطنية، بالإضافة لذلك تؤدي النشاطات السياحية إلى الاهتمام بالبعد الجمالي للمعطيات سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، وهذا بدوره يشكل دافعا للمحافظة على هذه المعطيات وصيانتها وترميمها[2].

خامسا: الأهمية الاجتماعية للسياحة

ترتبط السياحة ارتباطا وثيقا بالمجتمع حيث يتفاعل السائحون مع البيئة الاجتماعية في دولة الزيارة لكي ينتج في النهاية الآثار الاجتماعية المختلفة والتي تتمثل في بعض الجوانب الهامة مثل:

[1]- علاء إبراهيم العسالي، مرجع سبق ذكره، ص27، 28.
[2]- علاء إبراهيم العسالي، مرجع سبق ذكره، ص27-28.

1 -التوازن الاجتماعي:

حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد العاملين في الحقل السياحي بشكل مباشر وغير مباشر مما يؤدي إلى توازن المجتمع.

2 – النمو الحضاري:

نتيجة للحركة السياحية المتزايدة نحو دولة ما تتجه الأنظار والاهتمامات دائما إلى العمل نحو الارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية بها وإنشاء معالم أخرى حضارية جديدة لكي تظهر الدولة بالمظهر اللائق بها كدولة سياحية لها وزنها العالمي[1].

الفرع الثالث

دوافع السياحة وأنواعها

أولا: دوافع السياحة

توجد عدة أسباب تحفز الناس للتفكير في القيام برحلة سياحية إلى مكان معين، إذ أن هذا التفكير يأخذ في التبلور نتيجة عدة عوامل متداخلة فيما بينها، قد تكون عوامل مرتبطة بالشخص ذاته كالعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية) وقد تكون عوامل مرتبطة بالإعلام السياحي وبعملية التسويق للمنتج السياحي، واللذان يؤثران في اتخاذ الشخص لقرار القيام بالرحلة السياحية وفي اختيار وجهته السياحية.

كما قد تتدخل عوامل أخرى متعلقة بالنشاط المهني والتجاري للشخص في اتخاذ قرار القيام بالرحلة السياحية وفي تحديد وجهتها .وعليه يمكن تقسيم دوافع السياحة إلى نوعين، النوع الأول يتعلق بالدوافع المرتبطة بشخص السائح (أولا)، أما النوع الثاني فيتعلق بالدوافع المرتبطة بعمله التجاري والمهني (ثانيا).

1 -الدوافع المرتبطة بشخص السائح:

تشمل الدوافع المرتبطة بشخص السائح جميع مولاته وأغراض الرحلات السياحية غير المصنفة بوصفها عملا تجاريا ومهنيا، وعليه يمكن تقسيم هذه الدوافع إلى ست(6) فئات أساسية وهي:

أ-دوافع الترفيه والتسلية:

تتضمن هذه الفئة مجموع الدوافع المتعلقة بغرض القيام بمختلف الأنشطة الترفيهية والترويحية، ومنها نجد الدوافع الثقافية والتاريخية، بحيث يكون الغرض من الرحلة السياحية زيارة المواقع والمعالم الأثرية ومشاهدة الآثار وتاريخ الحضارات القديمة، والاطلاع على ثقافة الشعوب الأخرى والتعرف على نمط وطريقة حياتهم الاجتماعية والحضارية[2].

---

[1]- علاء إبراهيم العسالي، مرجع نفسه، ص27-28.

[2]- كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر-**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004، ص 38.

كما نجد الدوافع الرياضية المتعلقة بحضور الأحداث الرياضية، كالقيام برحلة سياحية لغرض مشاهدة مباراة رياضية أو تشجيع فريق معين، وكذلك الدوافع المتعلقة بممارسة لعبة أو رياضة معينة كالتزلج على الجليد، وركوب الخيل، وركوب الأمواج المتكسرة، والغطس ولعب الغولف أو التنس، بالإضافة إلى دوافع الاستكشاف والمغامرة المرتبطة بغرض القيام برحلات بحرية، أو زيارة المناطق الجبلية وتسلق الجبال، واستكشاف المغارات وغيرها من أنشطة الترويح والترفيه.

ب-دوافع قضاء العطلة مع الأقارب والأصدقاء:

تتضمن هذه الفئة الدوافع العرقية، بحيث يكون الغرض الرئيسي للرحلة السياحية هو القيام بزيارة البلد الأم لتجديد الروابط الأسرية، وزيارة الأقارب والأصدقاء، أو حضور حفلات الزفاف أو الجنازات، أو أي حدث عائلي آخر .بالإضافة إلى زيارة أماكن معينة تكون قد تركت انطباع معين لدى الزائر، كزيارة أماكن قضاء الطفولة، وأماكن سكن الأهل والأقارب والأصدقاء[1].

ت-دوافع التعليم والتدريب:

تتضمن هذه الفئة أنشطة من قبيل أخذ دورات قصيرة تعليمية أو تدريبية، يدفعها إما أصحاب الأعمال أو المؤسسات أو أشخاص آخرون، والتي ينبغي تحديدها بصورة مستقلة، ووفق برامج دراسية معينة، أو اكتساب مهارات محدد عن طريق دورات نظامية بما في ذلك الدورات الدراسية، أو اللغوية،

أو المهنية، أو إجازات التفرع الجامعي المدفوعة الأجر، وغيرها من الدورات التدريبية التي لا ينبغي أن تشمل التدريب في مكان العمل المصنف في العمل التجاري والمهني[2].

ث-دوافع الرعاية الصحية والطبية:

تتضمن هذه الفئة الدوافع الصحية، بحيث يكون الغرض الرئيسي للرحلة السياحية الحصول على الخدمات الصحية والطبية القصيرة الأجل التي توفرها المؤسسات الصحية الطبية المتخصصة، كالمستشفيات، ومنتجعات المعالجة بمياه البحر، ومنتجعات المياه المعدنية ومختلف الأماكن المتخصصة في تقديم خدمات العلاج الطبي والصحي لأجل استعادة اللياقة البدنية والراحة النفسية والعصبية[3].

ج-دوافع أداء الشعائر الدينية والعبادات

تتضمن هذه الفئة الدوافع الدينية، بحيث يكون الغرض الرئيسي للرحلة السياحية أداء مختلف الشعائر الدينية والعبادات كالحج إلى الأماكن المقدسة، وزيارة الأماكن الدينية المشهورة كأضرحة الصحابة أو المساجد، وكذلك حضور الاجتماعات والأحداث الدينية[4].

د-دوافع التسوق

تتضمن هذه الفئة الدوافع الاقتصادية، بحيث يكون الغرض الرئيسي للرحلة السياحية هو القيام بمختلف عمليات التسوق كشراء السلع الاستهلاكية واللوحات الفنية والسيارات الفاخرة وغيرها من

[1]-كواش خالد، مرجع سبق دكره، ص38.
[2]- **التوصيات الدولية المتعلقة بإحصائيات السياحة**، 2008، التنقيح 1، منشورات الأمم المتحدة، 2011، ص25.
[3]- **التوصيات الدولية المتعلقة بإحصائيات السياحة**، مرجع سبق دكره، ص 25.
[4]- كواش خالد، مرجع سبق دكره، ص38.

الأشياء .وذلك بغرض الاستعمال الشخصي أو للإهداء، وليس بغرض إعادة بيعها أو استخدامها في عملية إنتاجية في المستقبل، لأنه في هذه الحالة يكون الغرض عملا تجاريا ومهنيا[1].

وقد يعود السبب في هذا النوع من الرحلات السياحية إلى انخفاض الأسعار في البلد المضيف، أو بسبب فرق العملة الناتج عن التحويل، مما يؤدي إلى تدفق السياح للتمتع بالخدمات المقدمة والحصول على السلع والخدمات بأقل الأسعار.

2-الدوافع المهنية والتجارية للسائح

ترتبط الدوافع المهنية والتجارية بالأعمال التجارية والمهنية للسائح، وبالتالي فهي تعبر عن أنشطة المستثمرين ورجال الأعمال التي تشكل الغرض الرئيسي من الرحلة السياحية.

كما يدخل في هذا الإطار حضور الاجتماعات و/أو المؤتمرات والمعارض التجارية وإلقاء المحاضرات والترويج والبيع وشراء السلع والخدمات والاشتراك في البعثات الحكومية إلى الخارج، كالدبلوماسيين أو العسكريين أو كموظفين في منظمات غير حكومية، والاشتراك في البحث العلمي والأكاديمي والاشتراك في أنشطة الألعاب الرياضية للمحترفين وحضور دورات التدريب أثناء العمل[2].

الشكل رقم(2): دوافـع السيـاحـــة

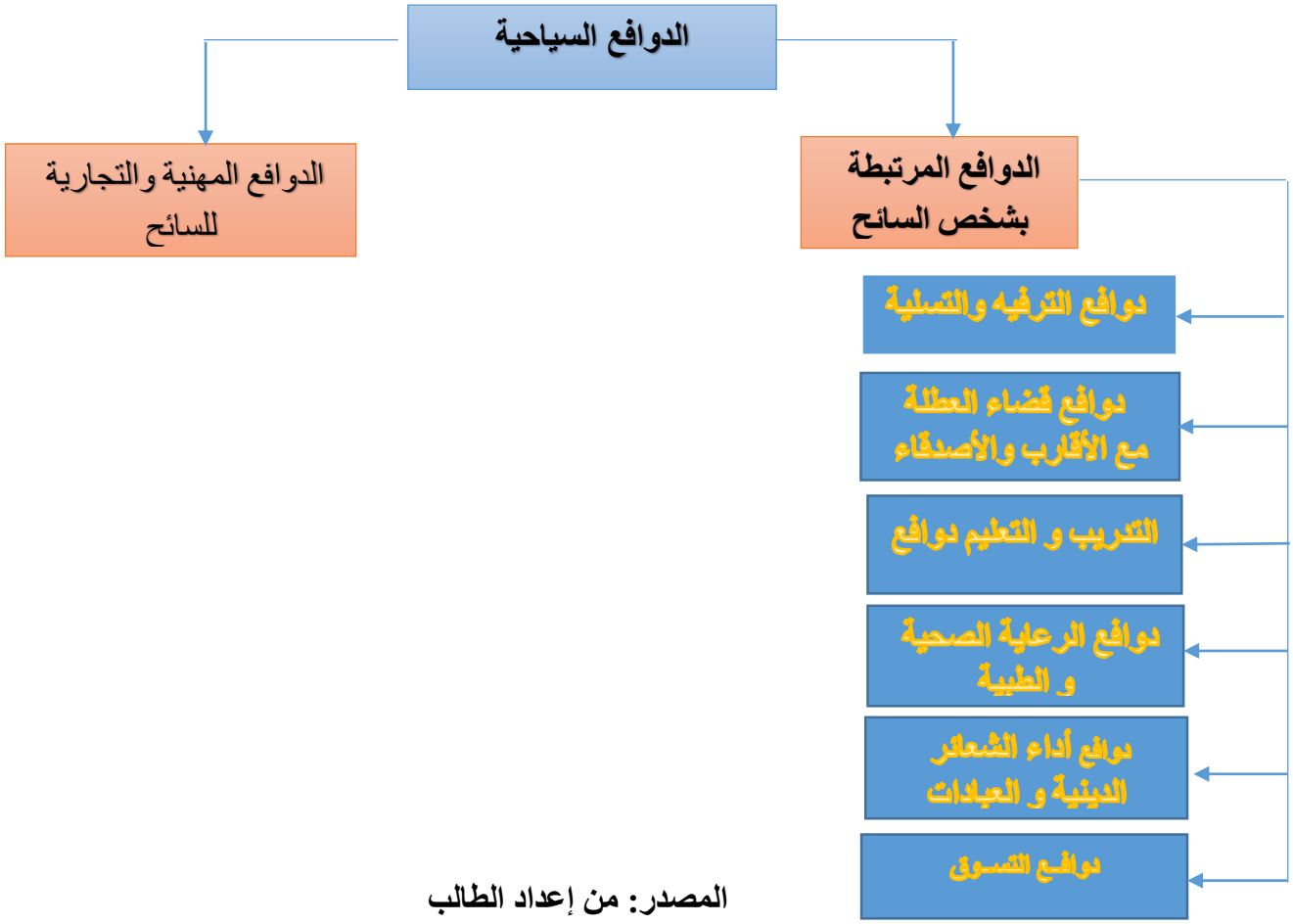

المصدر: من إعداد الطالب

[1]- كواش خالد، مرجع نفسه، ص39.
[2]- **التوصيات الدولية المتعلقة بإحصائيات السياحة**، مرجع سبق ذكره، ص26.

ثانيا: أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا لتعدد دوافها والغرض الرئيسي من الرحلة السياحية .ولقد جرت محاولات عديدة لتصنيف السياحة إلى أنواع متعددة وفقا لمعايير وأسس تصنيف مختلفة، ومن أهمها معيار دوافع السفر والغرض الرئيسي من الرحلة السياحية، وهو المعيار الذي اعتمده المشرع الجزائري في القانون رقم 03-01 عند تعريفه لبعض أنواع السياحة في المادة 3 منه والمتمثلة في السياحة الثقافية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر، السياحة الصحراوية، السياحة الحموية البحرية والسياحة الترفيهية والاستجمام.

1 -السياحة الثقافية:(Le tourisme culturel)

يقصد بالسياحة الثقافية كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية[1].

2 - سياحة الأعمال و المؤتمرات:(Le tourisme d'affaires et de conférences)

يقصد بسياحة الأعمال والمؤتمرات كل إقامة مؤقتة لأشخاص خارج منازلهم، تتم أساسا خلال أيام الأسبوع لدوافع مهنية[2].

3-السياحة الحموية بمياه البحر (Le **tourisme thermal et thalassothérapie)**:

يقصد بالسياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر كل تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الاستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر .ويستفيد منها زبائن يحتاجون إلى علاج في محيط مجهز بمنشآت علاجية واستجماميه وترفيهية[3].

4 -السياحة الصحراوية:(Le tourisme saharien)

يقصد بالسياحة الصحراوية كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف[4].

5 -السياحة الحموية البحرية:(Le tourisme balnéaire)

يقصد بالسياحة الحموية البحرية كل إقامة سياحية على شاطئ البحر يتمتع فيها السياح، زيادة على التسلية البحرية، بأنشطة أخرى مرتبطة بالتنشيط في المحيط البحر[5].

---

[1]- عصام حسين السعيدي، **إدارة مكاتب وشركات وكلاء السياحة والسفر**، الطبعة الاولى، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 22.

[2]- عصام حسين السعيدي، مرجع نفسه، ص 22.

[3]- عصام حسين السعيدي، مرجع نفسه، ص 23.

[4]- عصام حسين السعيدي، سبق دكره، ص 24.

[5]- عصام حسين السعيدي، مرجع نفسه، ص 24.

6 - السياحة الترفيهية و الاستجمامية (Le tourisme de loisirs et de détente) :

يقصد بالسياحة الترفيهية والإستجمامية كل نشاط استجمامي يمارسه السياح خلال إقامتهم بالمواقع السياحية أو بالمؤسسات السياحية، مثل حظائر التسلية والترفيه والمواقع الجبلية والمنشآت الثقافية والرياضي[1].

[1]- عصام حسين السعيدي، مرجع نفسه، ص 24.

المبحث الثاني

عموميات حول الاستثمار السياحي

يعد الاستثمار السياحي أحد أهم مجالات الاستثمار التي تلقي اهتمام كبير من قبل رجال الأعمال، نظرا لخصوصية وطبيعة النشاطات التي يشملها قطاع السياحة والتي تشكل صناعة مستقلة بحد ذاتها تعرف بصناعة السياحة .

فعلى عكس القطاعات الصناعية الأخرى التي تعتمد أساسا في نشاطها على تجهيزات وآلات ضخمة، فإن قطاع السياحية يصنف ضمن قطاع الخدمات الذي يعتمد أساسا في نشاطه على اليد العاملة، مع أنه يختلف عن بقية الأنشطة الخدمية الأخرى، كون النشاط السياحي منتج مركب، يتشكل من سلع مادية وغير مادية.

ولهدا سنتطرق في هدا المبحث إلى مفهوم الاستثمار السياحي ومجالاته (المطلب الأول) ومقومات ودوافع الاستثمار السياحي (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار السياحي ومجالاته

يعد تحديد مفهوم الاستثمار السياحي أمر لابد منه وذلك لعدة أسباب أو غايات، إذ بتحديد مفهومه يكون بإمكاننا تمييزه عن الاستثمارات الأخرى لأغراض دراسة وتقييم مكانة القطاع السياحي ومدى مساهمته في التنمية، كما يسمح لنا بتحديد الإطار القانوني الذي يحكم النشاطات السياحية والمستثمرين فيها على حد سواء.

وعليه سنقوم من خلال هذا المطلب بتحديد معنى الاستثمار السياحي (الفرع الأول)، ومناطق التوسع السياحي (الفرع الثاني)، وفي الأخير نتطرق لعرض أهم متطلبات الاستثمار السياحي (الفرع الثالث).

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار السياحي

الاستثمار السياحي هو توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة مثلا كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة.

- ❖ الاستثمار السياحي هو عبارة عن إنفاق على رأس المال الثابت ورأس المال المتحرك ورأس المال غير ملموس بهدف تكوين استثمارات سياحية جديدة والمحافظة عمى الاستثمارات القائمة أو تجديدها [1].

[1]-مشري سفيان ،**النطاق القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ، 2020 ، ص 11.

❖ الاستثمار السياحي هو استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد عمى رؤوس الأموال المستغلة ، وتتمثل الصناعة السياحية في جميع الهياكل والمؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في السائح، وتقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية من طرق ومطارات ومواصلات واتصالات وهياكل قاعدية مخصصة للراحة من مناطق الاستجمام ومطاعم وأندية وتظاهرات ثقافية وكميا ناتج للاستثمار السياحي [1] .

❖ وعرفته المنظمة العالمية للسياحة على أنه:" التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص في المستقبل "[2].

الفرع الثاني

اهداف الاستثمار السياحي وخصائصه

ان الهدف الاساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو الربح ، و الاستثمار في القطاع السياحي لا يشذ على هذه القاعدة و لكن اضافة اهداف اخرى و هي نمو و زيادة معدلات التشغيل و الارتقاء بمستوى المعيشة لسكان المناطق المستقبلة للسياح و عليه فإن هدف القطاع الخاص من الاستثمار في مجال السياحة هو تحقيق عوائد كبيرة في سبيل استثمار اموالهم كبناء فنادق و تنظيم الرحلات السياحية اما القطاع العام فيهدف إضافة الى ما سبق الى تحريك العجلة الاقتصادية للدولة ككل ذلك لتداخل القطاع السياحي مع القطاعات الاقتصادية الاخرى و ذلك للارتباط الوثيق بين زيادة الاستثمارات السياحية و نمو القطاع السياحي ، أي كان نوع هذه الاستثمارات كبناء الفنادق و توفير الخدمات المرافقة العامة وعلى الرغم من ان بعض الخبراء يرون ان تدخل القطاع العام و قيامه بالاستثمارات السياحية سيؤدي الى اثر سلبي على القطاع السياحي على المدى الطويل و حجتهم في ذلك انه عند تدخل الدولة بالإعانات او الاستثمارات يفقد القطاع خصائصه الاقتصادية المتمثلة في العلاقة بين العرض و الطلب والسعر .

أولا: اهداف الاستثمار السياحي

حيث ان هذا الوضع لا يصبح جاذبا للمستثمرين الخواص بل يصبح عامل طرد للمستثمرين لان تلك الاعانات توقع خلل في المنافسة، ولعل اهم اهداف الاستثمار السياحي هي[3]:

- الهدف الاساسي هو زيادة ارباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة الكور الفرنسية وشركة الهلتون؛
- تطوير القطاع السياحي حيث انه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عد السواح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية؛
- الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة له اثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوالضياف، المسيلة، 2020، ص 07.

[2]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون أعمال**، مرجع نفسه، ص 08.

[3]- بثينة غلام، رميساء مراد، **مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي –دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2017/2010 -**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف، ميلة، 2019، ص 12.

جهة اخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي؛
- تطوير الحركة الاقتصادية ولك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الاخرى كالصناعات التقليدية وقطاع الاتصالات؛
- زيادة الاستثمارات تؤدي الى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلب الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية.
- استثمارات السياحية في المجال الثقافي يؤدي الى الاهتمام بالمـوروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذلك حماية الاثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.

ثانيا: خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار السياحي في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الاخرى سوف يتم ايجازها فيما يلي[1]:

- يحتاج الاستثمار السياحي الى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية؛
- تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية؛
- تتميز المشاريع الاستثمارية السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فان ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الاموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي. الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الاموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة.

كما تتميز الاستثمارات السياحية ب:

- تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة الى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- ان لعائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات؛
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛
- لا تحتاج الى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا فهي تعتمد على العنصر البشري؛
- تساهم في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، لا يمكن نقلها من مكان لأخر[2].

[1]- يحياوي عبدالحفيظ، **الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزء الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022، ص 06.
[2]- يحياوي عبدالحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الفرع الثالث

مجالات الاستثمار السياحي

يشمل الاستثمار السياحي مختلف مجالات قطاع السياحة والتي يكون نشاطها الرئيسي نشاطا سياحي، سواء تعلق الأمر بصناعة الفنادق والمطاعم السياحية(أولا)، أو بوكالات السياحة والأسفار والنقل السياحي(ثانيا)، أو باستغلال المياه الحموية وأماكن التخييم(ثالثا)، أو باستغلال الشواطئ والإنشاءات ذات الطابع السياحي(رابعا)[1].

أولا: صناعة الفنادق والمطاعم السياحية

تعد صناعة الفنادق والمطاعم السياحية من بين أهم الصناعات السياحية في عصرنا الحالي، نظرا لما شهدته من نمو ملحوظ وتهافت رجال الأعمال والشركات على الاستثمار في القطاع الفندقي والمطاعم السياحية، حيث تم تأسيس شركات عالمية تهدف إلى إدارة السلاسل الفندقية والفنادق الكبيرة وتعمل على إدخال أحدث الوسائل التكنولوجية وتقنيات الإدارة الحديثة في إدارة الفنادق .ولهذا سنحاول التعريف بصناعة الفنادق والمطاعم السياحية[2].

1 -صناعة الفنادق:

يقصد بصناعة الفنادق النشاط الفندقي، ويعد نشاطا فندقيا، حسب نص المادة من القانون رقم 01/99، كل استغلال بمقابل لمؤسسة فندقية .كما تعرفه المادة 2/2 من المرسوم التنفيذي رقم2000-46 على أنه كل استعمال بمقابل للهياكل الأساسية الموجهة أساسا للإيواء وتقديم الخدمات المرتبطة به . وتتكون هذه الهياكل من مؤسسات إيواء يستأجرها زبن يقيمون من أسبوع واحد إلى شهر دون أن يتخذوها سكنا لهم.

أ-تعريف المؤسسة الفندقية

عرف المشرع الجزائري في المادة 2/4من القانون رقم 99-01 المؤسسة الفندقية على أنها كل مؤسسة تستقبل الزبائن لإيوائهم مع تقديم خدمات إضافية لهم وبدونها.

كما عرفتها المادة 2/ 1 من المرسوم التنفيذي رقم200 -46 على انها كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا[3].

ب-أنواع المؤسسات الفندقية

توجد عدة أنواع من المؤسسات الفندقية وهي تختلف باختلاف خصوصيات كل منها، كما تختلف في الترتيب باختلاف درجة تصنيفها، ولقد حددها المرسوم رقم2000-46 في 10 أنواع وهي كالتالي :

[1]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، مذرة لنيل شهادة الماستر قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص27.
[2]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 28.
[3]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 29.

الفنادق، نزل الطريق أو المحطة (الموتيل)، قرى العطل، الإقامات السياحية، النزل الريفية، النزل العائلية، الشاليهات، المنازل السياحية المفروشة، المخيمات ومحطات الاستراحة.

ب-1 الفنادق:(Les hôtels)

تعتبر الفنادق، حسب نص ال مادة4 من المرسوم رقم 2000-46، هياكل إيواء مهيأة للإقامة واحتمالا لإطعام الزبن، وهي ترتب في ستة (6) أصناف كآلاتي[1]:

- الصنف الأول :5 نجوم،
- الصنف الثاني: 4 نجوم،
- الصنف الثالث: 3نجوم،
- الصنف الرابع :نجمتان (2)،
- الصنف الخامس :نجمة واحدة (1) ،
- الصنف السادس :بدون نجمة (غير مصنف).

ب-2 نزل الطريق أو المحطة (الموتيل):(Les motels ou relais)

يعد الموتيل هيكل إيواء مبني خارج المناطق السكنية، يصل إليه مباشرة طريق مفتوح لحركة مرور السيارات وترتب الموتيلات إلى صنفين(2)، ويشترط فيها أن تشتمل، على الأقل، على عشر(10) غرف، وأن توفر لزبنها الوجبات الرئيسية الثلاث في اليوم .كما يشترط أن تكون للموتيل مساحة لتوقف السيارات أو مرأب خاص ومحطة بنزين[2].

ب-3 قرى العطل:(Les villages de vacances)

تتمثل قرية العطل في مجموعة هياكل الإيواء المبنية خارج المناطق السكنية، والتي توفر أجنحة سكنية تشتمل على شقق عائلية صغيرة وقرى العطل ترتب في ثلاثة أصناف، ويشترط أن يتوفر فيها، فضلا عن المنشآت الرياضية والثقافية، مستوصف ميداني ومركز تجاري ومحطة بنزين .كما يجب أن توفر لزبنها الوجبات الرئيسية الثلاث في اليوم[3].

ب-4 الإقامات السياحية: (Les résidences touristiques)

الإقامة السياحية هيكل إيواء يقع خارج المناطق السكنية في أماكن مشتركة تتمتع بجمال طبيعي خاص، وتمنح للإيواء في شقق مجهزة بالأثاث .وترتب الإقامات السياحية في ثلاثة (3) أصناف، ويشترط فيها أن توفر لزبنها وسائل الترفيه والرياضة والتنشيط وكذا النشاطات التجارية[4].

[1]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 30.
[3]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[4]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 30.

ب-5 النزل الريفية :(Les auberges ou les gîtes ruraux)

النزل الريفي هيكل يقع خارج المناطق السكنية، و يشتمل، على الأقل، على ست(6) غرف مع تقديم وجبة فطور الصباح و ترتب النزل الريفية في صنفين[1].

ب-6 النزل العائلية: (Les pensions)

يشتمل النزل العائلي على خمس (5) غرف إلى خمس عشرة (15) غرفة، و يجب أن يوفر ،على الأقل، وجبة فطور الصباح، مع أنه يمكن أن يقدم وجبات الطعام لزبنه أو يسمح لهم بإعدادها .وترتب النزل الريفية في صنف واحد[2].

ب-7 الشاليهات: (Les chalets)

الشاليه هيكل معدد لاستقبال الزبن في المحطات البحرية أو الجبلية، ويكون مؤثثا أو غير مؤثث، ويؤجر لليوم، أو للأسبوع أو للشهر أو للفصل .وفيما يخص ترتيب الشاليهات فإنها ترتب في صنفين[3].

ب-8 المنازل السياحية المفروشة:(Les meublés du tourisme)

يتكون المنزل السياحي المفروش من فيلات وشقق وغرف مؤثثة لا يفوق عددها العشر(10). ويرتب المنزل السياحي المفروش في صنف واحد، ويؤجر لمدة أقصاها شهر واحد[4].

ب-9 المخيمات: (Les terrains de camping)

المخيم هو مساحة مهيأة في الأماكن الطبيعية لضمان إقامة منتظمة للسياح في[5]:

- تجهيزات خفيفة يحضرونها بأنفسهم أو تقدم لهم في عين المكان.
- عربات التخييم المقطورة.

ترتب المخيمات في ثلاثة (3) أصناف، ويخضع إنشاءها واستغلالها لأحكام رقم85 -14. يرخص بالتخييم الحر أو الفردي في الأماكن الطبيعية للتخييم بموجب مقرر يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

ب-10 محطات الاستراحة:(Les gîtes d'étapes)

تقام محطات الاستراحة في طريق الرحلات السياحية لتمكين السياح العابرين من الراحة، ويجب أن تشتمل هذه المحطة على غرفة مشتركة على الأقل، مهيأة من غرفة أو قاعة للطبخ والإطعام وغرفة أو صالة وتجهيز صحي ملائم .وفيما يخص ترتيبها فإنها ترتب في صنف واحد[6].

---

[1]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص31.
[2]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص31.

[3]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص 31.
[4]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص31.
[5]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص31.
[6]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص32.

2-المطاعم السياحية:

يميز المرسوم رقم 85-12 بين الأعمال الفندقية والأعمال السياحية، إذ يعد عملا فندقيا، حسب نص المادة1/2 منه، كل استعمال بأجر لهيكل عمومي أو خاص أعد في الأصل للإيواء و تقديم الخدمات المرتبطة به .بينما يعد عملا سياحيا، حسب نص 1/13 منه، كل استعمال بأجر لهيكل أساسي مخصص لتقديم طعام أو مشروبات على اختلاف أنواعها للزبائن[1].

أ-تعريف المطاعم السياحية:

يقصد بالمطاعم السياحية تلك المؤسسات المتخصصة في إعداد وتقديم الطعام أو المشروبات للزبائن أو السياح، دون أن تشتمل على أي شكل من أشكال الإيواء، وسواء كانت مشفوعة بعروض ترفيهية أو غير مشفوعة بها[2].

ب-أنواع المطاعم السياحية:

ب-1 المطاعم: (Les restaurants)

المطاعم هي متاجر متخصصة في إعداد وبيع الطعام والمشروبات إن اقتضى الأمر للزبائن في عين المكان، وهي ترتب في خمسة (5) أصناف[3].

ب-2 مطاعم الخدمة الذاتية: (Les libres services)

يقصد بمطاعم الخدمة الذاتية تلك المتاجر التي يخدم فيها الزبائن أنفسهم بأنفسهم، وهي ترتب في خمسة (5) أصناف حسب نص المادة15 من المرسوم رقم 85-12[4].

ب-3 مطاعم الأكل الخفيف: (Les snack-bars)

تتمثل مطاعم الأكل الخفيف في تلك المحال التي تقدم لزبائنها مشروبات و أكلات سريعة و خفيفة يتناولونها أمام طاولة التقديم أو جنب رفوف معدة لذلك، و هي ترتب في خمسة (5) أصناف[5].

ب-4 المقاهي: (Les cafés)

تعد المقاهي متاجر متخصصة في تقديم مشروبات ساخنة أو باردة لزبائنها باستثناء المشروبات الكحولية، كما يمكن أن تشفع هذه المشروبات بحلويات خفيفة، وفيما يخص ترتيب المقاهي فهي ترتب في ثلاثة(3) أصناف[6].

[1]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص32.
[2]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص32.
[3]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص33.
[4]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص33.
[5]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص33.
[6]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص33.

ب-5 قاعات الشاي وبيع المثلجات:(Les salons de thé et glaciers)

قاعات الشاي و محلات بيع المثلجات متاجر متخصصة في تقديم مشروبات ساخنة أو باردة على موائد و حلويات أو مثلجات تحضر في عين المكان، و هي ترتب في ثلاثة (3) أصناف[1].

ب-6 مطاعم الأكل السريع: (Les fast-foods)

مطاعم الأكل السريع متخصصة في تحضير وبيع الأكل السريع، والمشروبات وغيرها من المأكولات المماثلة، وهي ترتب في ثلاثة(3) أصناف. كما نجد أيضا المطاعم المتنقلة في مركبات معدة لتحضير وبيع الأكل السريع واللمج وغيرها من المأكولات المماثلة[2].

ثانيا: وكالات السياحة والأسفار والنقل السياحي

من أبرز مجالات الاستثمار السياحي على غرار صناعة الفنادق والمطاعم السياحية نجد وكالات السياحة والأسفار من جهة والنقل السياحي بمختلف أنواعه من جهة أخرى .إذ يعد نشاطهما من بين أهم النشاطات السياحية التي تساهم بشكل فعال في تطوير الحركة السياحية نظرا للخدمات والتسهيلات التي توفرها للسياح.

1-وكالات السياحة والأسفار

كثيرا ما يستخدم السياح، عند تخطيط وتنظيم رحلتهم، خدمات وكالات السياحة والأسفار للحصول على المعلومات المتعلقة بالوجهة السياحية، وللقيام بحجوزاتهم المتعلقة بالنقل والإقامة والأنشطة الترويحية، سواء بصفقة شاملة أو تشترى بصفة فردية، وتتألف وظيفتها أساسا في بيع حق استخدام خدمة معينة يقدمها آخرون في لحظة زمنية معينة طبقا لشروط معينة.

وبهذا يتضح لنا أن وكالات السياحة والأسفار تمثل أحد أهم مجالات والاستثمار السياحي التي ينبغي تطويرها في الجزائر، وسنقوم في هذا العنصر بتعريف وكالة لسياحة والأسفار، مع إبراز أهم النشاطات التي بإمكانها أن تمارسها[3].

أ- تعريف وكالة السياحة والأسفار:

تعتبر وكالة سياحة وأسفار، حسب نص المادة 3 من القانون رقم99-06، كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشرة أو غير مباشرة رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها[4].

ب- نشاطات وكالة السياحة والأسفار:

تشمل نشاطات وكالة السياحة والأسفار مختلف الخدمات المرتبطة بها المتمثلة على وجه الخصوص فيما يأتي[5]:

[1]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 34.
[2]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 34.
[3]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص35.
[4]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 36.
[5]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 36.

- تنظيم وتسويق أسفار ورحلات سياحية وإقامات فردية وجماعية؛
- تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.
- تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها؛
- وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح
- الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها
- النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل.
- بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك؛
- تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها ومكانتها؛
- كراء سيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخييم.

2-النقل السياحي:

يعتبر النقل السياحي من الركائز الأساسية لتنمية السياحة ولتحقيق التنمية في عدة مجالات في أي بلد كان، ولذا فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة يعد أمرا ضروريا لتحقيق المطالب السياحية من حيث وسائل النقل .وعليه ينبغي زيادة الاستثمار في مجال النقل السياحي لجعله أكثر كفاءة وفعالية تلبية لاحتياجات السياح، لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية خدمات النقل وتقليل زمن الرحلات السياحية ما بين المناطق السياحية[1].

أ-أنوع النقل السياحي:

بناءا على ما سبق يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من وسائل النقل السياحي، إذ نجد النقل السياحي البري والنقل السياحي البحري والنقل السياحي الجوي.

أ-1 النقل السياحي البري:

يقصد بالنقل البري عموما كل نشاط يقوم من خلاله مستغل بنقل أشخاص أو بضائع من مكان إلى آخر، عبر الطريق أو السكك الحديدية أو السكك على متن مركبة ملائمة .ويصنف النقل السياحي البري ضمن النقل النوعي، ويشمل كل من النقل عبر الطرقات(أ)، والنقل بالسكك الحديدة(ب)[2].

- النقل السياحي عبر الطرقات:

يعتبر النقل السياحي عبر الطرقات أحد أهم وسائل النقل لولوج المناطق السياحية والربط بينها، وأداة لتنقلات السياح داخل الوطن، ولهذا أصبح النقل السياحي عبر الطرقات مكونا أساسيا في العرض السياحي ومن هذا المنطلق يعد مجال النقل السياحي عبر الطرقات أحد أهم مجالات الاستثمار السياحي، مما يتطلب تشجيع إنشاء مؤسسات متخصصة في هذا المجال.

[1]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص37.
[2]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 38.

ولكي يخدم النقل السياحي عبر الطرقات الأغراض السياحية بالشكل الأمثل لابد وأن يتسم بمجموعة من الخصوصيات ومنها توفير الأمان، والراحة، والسرعة، والمرونة في تردد وسائل النقل في أوقات متعددة[1].

- النقل السياحي بالسكك الحديدية:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة من شأنها تربط المدن الرئيسة للبلاد، ولقد أسندت مهمة تسير شبكة السكك الحديدية إلى الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية (SNTF)، كما شهدت الجزائر إنجاز تراموي الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وقد أسندت مهمة تسييرها واستغلالها للمؤسسة الفرعية(RATP)الجزائر للمجمع الفرنسي، و شركة مترو الجزائر(EMA) ، وعلى الرغم من عدد المشاريع المنجزة إلا أنها لازالت لا تستجيب لمتطلبات النقل السياحي بالسكك الحديدية، بل و تفتقر معظم ولايات الجزائر لمثل هذه الشبكات[2].

أ-2 النقل السياحي البحري:

يقصد بالنقل السياحي البحري الملاحة البحرية التجارية المتعلقة بنقل المسافرين وكذلك ملاحة النزهة بقصد الترفيه وتعرف المادة61 من القانون رقم 76-80 الملاحة البحرية بأنها الملاحة التي تمارس في البحر و في المياه الداخلية بواسطة السفن المخصصة لدلك.

وتعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة(CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين (ENTMV) ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، وهذا يدل على ضعف قطاع النقل البحري وغياب استثمار الخواص في هذا المجال، مما يترتب عليه انخفاض مستوى أداء هذا القطاع نظرا لانعدام المنافسة. بالإضافة إلى ذلك تمتلك الجزائر 11 موانئ تجارية وهي ميناء الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو، بجاية، مستغانم، غزوات، جيجل، تنس ودلس. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الموانئ تفتقر للهياكل الأساسية المخصصة للسياحة والنزهة بقصد التسلية والترفيه[3].

أ-3 النقل السياحي الجوي:

تمتلك الجزائر 35 مطارا، منها 13 مطار دولي، ويعتبر مطار الجزائر الأكثر أهمية مقارنة بالمطارات الأخرى، كما تعد الخطوط الجوية الجزائرية شركة الطيران الوطنية المهيمنة على سوق النقل الجوي. هذا ما يفسر تدهور هذا القطاع لاسيما من حيث نوعية خدمات النقل وارتفاع أسعار تذاكر السفر .بحيث أن هذه الهيمنة تأثر بطريقة سلبية في الحركة السياحية، ما ساهم في جعل الجزائر وجهة سياحية ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة.

ولكي يساهم قطاع النقل الجوي في التنمية السياحية لابد وأن يتم تحري ره بفتحه للمنافسة الفعلية والنزيهة، وتفعيل استثمار الخواص في هذا القطاع بعيدا عن القيود الإدارية والإجراءات البيروقراطي[4].

[1]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص38.
[2]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 38.
[3]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص39.
[4]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 40.

ثالثا: استغلال المياه الحموية وأماكن التخييم

تتوفر الجزائر على ثروة حموية معدنية تسمح لها بتطوير السياحة الحموية، نظرا لمؤهلاتها العلاجية ومميزاتها الطبيعية التي تسمح بتوفير الراحة، والهدوء والاسترخاء الذهني والعضلي، ولهذا يشكل استغلال المياه الحموية أحد أهم مجالات الاستثمار السياحي في الجزائر.كما تتوفر كذلك على مقومات طبيعية تسمح لها بتطوير السياحة الجبلية والساحلية والصحراوية، وفي هذا السياق يشكل استغلال أماكن التخييم، كذلك أحد أهم مجالات الاستثمار السياحي[1].

1-استغلال المياه الحموية:

أ-تعريف المياه الحموية:

تعرف المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المياه الحموية على أنها مجذوبة انطلاقا من نبع طبيعي أو بئر محفورة والتي يمكن أن تكون لها خاصيات علاجية نظرا للطبيعة الخاصة لمصادرها وثبات مميزاتها الطبيعية ومكوناتها الكيماوية[2].

كما تعد بمثابة مياه حموية مياه البحر التي يمكن بعد معالجتها ونقلها إن تكون لها خاصيات علاجية.

ب-المؤسسات الحموية ومؤسسات المعالجة بمياه البحر:

ب-1 المؤسسات الحموية:

تعتبر مؤسسة حموية، حسب نص المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم07-69، كل مؤسسة تستعمل المياه الحموية ومشتقاتها لأغراض علاجية واستعادة اللياقة البدنية.

ب-2 مؤسسات المعالجة بمياه البحر:

تعتبر مؤسسة للمعالجة بمياه البحر، حسب نص المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 07- 69 كل مؤسسة تستعمل مياه البحر و المواد الطبيعية المستخرجة من البحر لأغراض علاجية و استعادة اللياقة البدنية[3].

2-استغلال أماكن التخييم:

يعتبر استغلال أماكن التخييم من بين أهم الأنشطة السياحية، ويرجع الفضل في ذلك إلى أن بعض السياح يفضلون قضاء عطلتهم بعيدا عن المدن والفنادق، فيستقرون في أماكن طبيعية متميزة ويخيمون فيها، مستمتعين بمناظر طبيعية خلابة .لذا سنقوم في هذا العنصر بتعريف المخيم، مع الإشارة إلى ترتيبها واستغلالها.

[1]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 40.
[2]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص41.
[3]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص41.

أ- تعريف المخيم:

تعرف المادة 2 من المرسوم رقم85-14 المخيم على أنه مساحة مهيأة لغرض تجاري قصد توفير إقامة منتظمة للمخيمين فيما يأتي[1]:

- تجهيزات خفيفة يحملها المخيمون معهم أو يجودنها في عين المكان.
- عربات مقطورة.

ب- ترتيب المخيمات واستغلالها:

تنص المادة 4 من المرسوم رقم 85 – 14 المعدلة بموجب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم01 – 138 على أن المخيمات ترتب في ثلاثة أصناف وفقا لأحكام2000 - 130 . وحسب نص المادة الأولى من المرسوم رقم 85 – 14 فإنه يمكن لأي شخص، طبيعيا كان أو معنويا، في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، أن يخصص مساحة أو مساحات للتخييم على أرض يملكها أو ينتفع بها في أي ناحية من التراب الوطني.

رابعا: استغلال الشواطئ المفتوحة للسباحة والإنشاءات ذات الطابع السياحي

تتميز الجزائر بشريط ساحلي يقدر بحوالي 1200 كلم، ما يسمح لها بتطوير السياحة الساحلية، عن طريق الاستثمار في استغلال شواطئها، بالإضافة إلى ذلك بإمكانها الاستثمار في مختلف الإنشاءات ذات الطابع السياحي، والتي أصبحت تعد لاسيما في الدول المتقدمة أحد أهم مجالات الاستثمار السياحي نظرا للفوائد الاقتصادية التي تحققها[2].

1-استغلال الشواطئ المفتوحة للسباحة:

تشكل الشواطئ المفتوحة للسباحة أحد أهم فضاءات الاستجمام والتسلية، ويعرف المشرع الجزائري الشاطئ على أنه شريط إقليمي للساحل الطبيعي، يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية، والملحقات المتاخمة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض الهيئات بغرض استغلالها السياح.

2-استغلال الإنشاءات ذات الطابع السياحي

يقصد بالإنشاءات ذات الطابع السياحي مختلف التجهيزات الترفيهية التي نجدها عادة في مراكز الاصطياف ومدن الترفيه والتسلية .ومن بين هذه التجهيزات نجد المسابح ومرافئ الاستجمام، ومراكز القاطرات الآلية، ومراكز التزلج والغولف بالإضافة إلى استغلال مؤسسات التسلية والترفيه[3].

[1]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص43.
[3]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص43.

أ-المسابح ومرافئ الاستجمام:

أ-1المسابح:

يندرج في المسابح كل من الحمام البحري وحوض السباحة[1].

- الحمام البحري :

يعتبر حماما بحريا كل مؤسسة سياحية معدة ومجهزة لتقديم التسهيلات اللازمة لهواة السباحة والرياضة البحرية على الشواطئ مع تأمين السلامة الضرورية.

- حوض السباحة :

يعتبر حوض سباحة كل مؤسسة سياحية معدة ومجهزة لتقديم التسهيلات اللازمة لهواة السباحة في مكان معد خصيصا لهذه الغاية مع تأمين السلامة الضرورية.

أ-2 مرافئ الاستجمام:

يعتبر مرفأ استجمام كل مجموعة سياحية مؤلفة من ملاجئ طبيعية أو اصطناعية تهتم ملاحة الاستجمام واليخوت الشراعية أو المزودة بالمحركات الآلية، وتحتوي على التجهيزات الضرورية لاستقبال وتنزيل الأشخاص والأمتعة، وجميع التجهيزات ذات الطابع السياحي كالمقاهي والمطاعم.

ب-مراكز القاطرات الآلية:

يقصد بمركز قاطرات آلية المنشآت السياحية المجهزة إما بوسيلة تسمح بنقل الأشخاص من نقطة الانطلاق إلى مكان آخر على ارتفاع ومسافة معينين، وذلك وفقا لأصول فنية معروفة، وإما بواسطة السكك الحديدية.

ج-مراكز التزلج والغولف:

ج-1 مراكز التزلج:

تعتبر مراكز للتزلج المنشآت السياحية المعد للتزلج، والتي تتوفر على تجهيزات إضافية ذات طابع سياحي، كالفنادق والمطاعم والمقاهي.

ج-2 مراكز الغولف

يقصد بمراكز الغولف المنشآت السياحية المعد للعبة الغولف، والتي تتوفر على تجهيزات إضافية ذات طابع سياحي، كالمقاهي والمطاعة والحمامات.

د-استغلال مؤسسات التسلية ومؤسسات العروض الترفيه:

د-1 استغلال مؤسسات التسلية

يقصد بمؤسسة التسلية كل مكان يستقبل الجمهور ويقدم خدمات في وسط مغلق أو في الهواء الطلق بواسطة منشآت وتجهيزات مخصصة لذلك، لأغراض الترويح والتسلية والترفيه، ويعتبر مؤسسة

[1]- عباس طارق، مرجع نفسه، ص 44.

تسلية كل من قاعة اللعب، قاعة الفيديو، المكتبة الإعلامية، نادي الأنترانت، الحظيرة المائية، وكل مؤسسة أخرى تطابق هذا التعريف[1].

د-2 استغلال مؤسسات العروض الترفيهية

يقصد بمؤسسة العروض الترفيهية كل مكان عمومي مهيأ في وسط مغلق أو في الهواء الطلق قارا أو متنقلا، تتمثل نشاطاته في تنظيم عروض متنقلة وعروض السيرك ووقائع احتفالية عائلية، كما يمكن أن تكون محلات هذه المؤسسات متعددة الاستعمالات وتستعمل لتنظيم نشاطات دائمة أو مؤقتة[2].

المطلب الثاني

مقومات ودوافع الاستثمار السياحي

تبحث الاستثمارات في القطاع السياحي جملة من العوامل لمباشرة نشاطها في أي مكان بغية توفير بنية تحتية ملائمة للاستثمار وأيضا تتركز هذه الاستثمارات على جملة من مقومات (الفرع الأول) ودوافعه (الفرع الثاني) ومعوقاته (الفرع الثالث).

الفرع الأول

مقومات الاستثمار السياحي

تزخر الجزائر بمقومات جلة ومتعددة تساهم وبشكل كبير في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر نذكر أبرزها: تتمثل في مقومات التي يرتكز عليها استثمار السياحي في العقار (أولا) والتمويل (ثانيا).

أولا: العقار السياحي

يعد العقار ذو أهمية بالغة بالنسبة للمشرع الجزائري مما يدل عمى قيمة هذه الثروة العقارية بالنسبة الاقتصاد الوطني ويعد من أهم موارده التي لابد أن تنظم بشكل قانوني من أجل المحافظة على استدامة مقومات الاستثمار فيها. لذا قام المشرع الجزائري بسن قوانين وتنظيمات لذلك سوف نتطرق في هذا الفرع إلى تعريف العقار السياحي(1) وخصائصها(2).

1-تعريف العقار السياحي

العقار لغة :كل ملك ثابت لو أصل منزل، ضيعة، أرض[3].

العقار قانونا :هو كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه ولا يمكن نقله من دون تلف، وهو تقريبا نفس التعريف الذي أوردته نص المادة674 من القانون المدني الجزائري والتي نصت على حق الملكية، لذا نجد المشرع الجزائري قد ميز في قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم09.08 المؤرخ في25

فبراير 2008 بين المنقول والعقار في باب الاختصاص القضائي، فأرجع ولاية النظر في القضايا المتعمقة بالعقار والحقوق العينية العقارية إلى محكمة موطن العقار، لأن هذا الأخير يتميز بموقع

[1]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص45.
[2]- عباس طارق، مرجع سبق ذكره، ص46.
[3]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ثابت ولأن المنقول ليس للموقع ثابت بحكم طبيعته التي تسمح بنقله من مكان لآخر لذا يؤول الاختصاص إلى محكمة موطن المدعى عليه.

2-خصائص العقار السياحي:

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالموارد السياحية، وهذا بتنوع في المواد الطبيعية والثقافية التي تمتلكها، والتي تصلح أن تستقطب السياح إليها، ومن بين الخصائص والمميزات التي يزخر بها العقار السياحي في الجزائر تشمل إجمالا في[1]:

أ-الموارد الطبيعية:

نتطرق للموارد الطبيعية من خلال ما يلي:

أ-1الموقع والمناخ:

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلبد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي،

وتتميز الجزائري من شماليا إلى جنوبيا بثلاثة أنواع من المناخ:

- مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شير أكتوبر إلى أفريل وتقارب18 درجة، إما شير جويلية وأوت تصل إلى أكثر من 30 درجة ويكون الحر حار ورطبا.
- مناخ شبه قاري في المناطق الهضاب العليا تتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشير السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.
- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات يتميز بموسم طويل حار من شير ماي إلى

سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة أما باقي أشير السنة فتتميز

بمناخ متوسطي ودافئ هذا ما يمكن من نشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

أ-2 الساحل الجزائري:

يتميز الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم وهو يتميز بارتفاع وتكونه الصخري، وتوجد هو عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد :القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، بني صاف.... إلخ[2].

أ-3 المناطق الجبلية:

أهم ما يميز المناطق الجبلية في الج ا زئر وجود سمسمتي الأطلس التلى والأطلس الصحراوي والتي تعطي فرص الاكتشاف والصيد وأهم مرتفعات السياحة نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[2]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

رياضة التزلج على الثلج بالإضافة إلى محطة تيكجدة، إن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر عمى المرتفعات والمغارات والكهوف فحسب، وانما هناك ثروات أخرى ليا أهميتها لمسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفورة شتاءا وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب لمسياح عندما تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر[1].

أ-4 المناطق الصحراوية :

تبلغ مساحة الصحاري الجزائرية حوالي2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست وتندوف.

ب-الموارد الثقافية والتاريخية:

تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو والمتمثلة في:

- تيمقاد: تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان وهي تقع بباتنة.
- تيبازة: وهي من المدن الرومانية العتيقة .
- جميلة: وهي تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر.
- الطاسيلي :وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.
- قلعة بني حماد :تقع بالمسيلة وهي من المدن الإسلامية وكانت عاصمة للدولة الحمادية.
- قصر ميزاب: أنشأ من طرف الإباضين.
- القصبة :توجد بالعاصمة وهي مدينة إسلامية[2].

ثانيا: البنوك ودورها في تمويل المشاريع

للبنوك دور أساسي في إمداد الاقتصاد بالأموال اللازمة لتنمية، وذلك عن طريق تجميع الأموال من مصادر الادخار المختلفة، ثم توزيعيا عمى مجالات الاستثمار المختلفة وفق أسس وقواعد معينة، سواء في مجال تجميع الأموال أو في تجميع توزيعيا، فالبنوك تقوم باستثمار الأموال وذلك بمنحها على شكل قروض للعملاء لإنشاء مختلف المشاريع سواء كانت جديدة أومن أجل تطويرها .منيا القرض الشعبي الجزائري .بنك الفلاحة والتنمية الريفية .بنك التنمية المحلية .الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" بنك "بنك البركة، تراست بنك .بنك الخليج الجزائر بنك السلام .صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر استثمار.

وفي هذا الإطار تعتمد كل الدول على تشجيع مشاريعها الصناعية والاقتصادية والز راعية والسياحية على عدة طرق لتمويل أغلبها يعتمد على القروض المقدمة تبعا لضمانات يقدمها المستثمر، عن طريق الرهن أو منح الفوائد القروض الممنوحة وهي على نوعين قروض متوسطة مباشرة (1) وقروض متوسطة للتعبئة(2) .

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع نفسه، ص 21.
[2]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع نفسه، ص 22.

1-القروض المتوسطة المباشرة:

تمنح للزبائن لفترة محصورة بين سنتين ونصف والهدف الجوهري منه هو تمويل المشاريع سواء صناعية أو زراعية أو سياحية بدرجة أهم[1].

2-القروض المتوسطة للتعبئة:

ذلك أن البنوك التجارية ليا حصة قروض تمنحها في حالة وجود السيولة اللازمة لذلك وتمويلها لقطاع اقتصادي معين إلا أن الطلب على هذه القروض قد يفوق إمكانية البنك التجاري، ولذا يلجأ المستثمر إلى البنك المركزي وهذا بهدف الحصول على حصة أخرى من أجل التمويل، وتتراوح هذه المدة بالنسبة ليذا النوع من القرض من سنتين إلى خمس سنوات، كما قد يعتمد على التمويل الذاتي في المشاريع السياحية قصد ترقيتها أي من الشيء المستثمر ذاته فيها، انطلاقا من المرافق التابعة له والنتائج المحصل علميا ،وعليه فإن تمويل المشاريع السياحية يعتمد عمى عدة مصادر، انطلاقا من القوانين الضابطة لو لغرض تحقيق التنمية المحمية والوطنية والدولية، المشاريع السياحية عن طريق المساعدات والإعانات المقدمة من طرف الدولة لمجمعيات السياحية[2].

الفرع الثاني

دوافع الاستثمار السياحي

توجد دوافع عديدة للاستثمار في القطاع السياحي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بهدف زيادة الدخل وتنويع مصادره وتقليل عجز في ميزان المدفوعات ومن هده الدوافع:

أولا: التنمية الاقتصادية والتقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية

يشكل الاستثمار بصفة عامة دعامة للاقتصاد حيث نجد أن الاستثمارات السياحية تظهر أثارها على حجم النقد الأجنبي، إذ تظهر الاستثمارات السياحية كتعويض خاصة إن كانت الدولة تتمتع بمقومات وعناصر جلب سياحي عديدة مغرية ودائمة فهي لا تحتاج لعناصر معقدة خاصة التكنولوجي ة منها، كما أنها تعمل على تحفيز العديد من الأعمال والمشاريع كالصناعات التقليدية والحرف مما يحافظ على تراث البلد ويعمل على خلق فرص عمل جديدة كما أن أسعارها منخفضة في الدول النامية مما يضفي عليها ميزة نسبية[3].

ثانيا: زيادة الدخل الوطني ودعم ميزان المدفوعات

تحدث السياحة تحولا في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة، فتزيد مداخيل القوى العاملة في هدا المجال وبالتالي زيادة الدخل الوطني، وزيادة الطلب السياحي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والإنفاق السياحي وبالتالي يخلق دائرة اقتصادية مركبة تؤثر ايجابيا على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، وبالتالي فان الاستثمار السياحي يؤدي إلى نمو الدخل الوطني وهو الشيء المطلوب في التنمية فالأخذ به أمر مهم في العملية التنموية، أما عن

---

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع نفسه، ص23.

[3]- بثينة غلام، رميساء مراد، **مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي –دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2017/2010 -**، مرجع سبق ذكره، ص15.

دور الاستثمارات السياحية في ميزان المدفوعات ومكانة الإيرادات من حركة السياحة ، فهي تظهر في بند حساب رأس المال والذي يشمل الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة من الخارج الموجودة لديها والاستثمارات التي قدمتها الدولة للخارج كمدفوعات ، وما عليها من التزامات فهي تساهم في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات[1].

ثالثا: صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى

يكون معدل التغيير في السوق السياحي بدرجة أقل مما يقلل من درجة حدة المنافسة مقارنة مع القطاعات الأخرى التي يعتمد فيها على التكنولوجي العالية وهذا ما يلاءم أوضاع الدول النامية[2].

الفرع الثالث

معوقات الاستثمار السياحي

القطاع السياحي قطاع جد حساس والاستثمار فيه يتعرض لمجموعة من المعوقات ومن أهم المعيقات التي تواجهه نذكر[3]:

- النقص الملحوظ في العمل المؤسساتي للسياحة كصناعة متطورة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي إذ أن عدم تواجد تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص يعتبر عائقا أساسيا في تقدمه وتطوره ويجعل هذا النشاط ضعيف محليا في مواجهة السياحة بأماكن أخرى ويصبح العائد متوسط أو متواضع؛
- نقص في الموارد المالية لدى المستثمرين المحليين بسبب تدني المداخيل وعدم القدرة على الحصول على قروض بنكية؛
- تأشيرات الدخول تشكل بعض التعقيدات المعيقة والمحددة للسياحة؛

خطوط النقل الجوي وضريبة الدخل لأن عدم توفر خطوط جوية للنقل حديثة وبأسعار تنافسية

أمر يعيق الاستثمار السياحي

- صعوبة وتعقد الإجراءات البيروقراطية بما فيها إجراءات التسجيل والحصول على ترخيص؛
- فوضى العقار بصفة عامة ومشكل العقار السياحي بصفة خاصة بالإضافة إلى التعدي على مناطق التوسع السياحي؛
- عدم تحديث الفنادق وأماكن الإقامة المتوفرة وعدم إضافة خدمات جديدة وتجهيزات وأمور مكملة للسياحة عدم تأهيل القوى البشرية وارتفاع الأسعار؛
- عدم توفر مراكز سياحية لتدريب العاملين في القطاع السياحي؛
- عدم تحسين البنية الأساسية أو انعدامها بالإضافة إلى عدم توفر الاستقرار الأمني والسياسي.

---

[1]- بثينة غلام، رميساء مراد، **مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي –دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2017/2010 -**، مرجع نفسه، ص15.

[2]- بثينة غلام، رميساء مراد، **مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي –دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2017/2010 -**، مرجع نفسه، ص15.

[3]- بثينة غلام، رميساء مراد، **مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي –دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2017/2010 -**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المبحث الثالث
مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر وعناصره

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه تتعلق بجوانب متعددة، وقد تطور مفهومه بحسب التغيرات السياسة والاقتصادية والتنظيمية، ذلك أن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات المناخ الاستثماري.

ولدعم الاستثمار السياحي وبأخذ دوره الحقيقي في التنمية يجب توفير البيئة أو المناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية، ونظرا لأهمية مناخ الاستثمار، سنتطرق في هذا المبحث إلى عموميات حول مناخ الاستثمار في الجزائر (المطلب الأول)، وعناصر ومحددات المناخ الاستثماري (المطلب الثاني).

المطلب الأول
عموميات حول مناخ الاستثمار في الجزائر

تزاد الاهتمام بمناخ الاستثمار مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لكونه من أهم عوامل النمو الاقتصادي، غير أن هناك اختلافات في تحديد مفاهيمهم، لهذا كان من الضروري التعرض لمفهوم مناخ الاستثمار (الفرع الأول) وأهم المحددات التي تشكله والتي يتوقف عليها انتقالات الاستثمارات الأجنبي (الفرع الثاني).

الفرع الأول
مفهوم المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري نذكر منها ما يلي:

- المناخ الاستثماري هو حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى.
- مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسة والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- من خلال التعاريف السابقة، نستطيع أن نقول إن مناخ الاستثمار هو مفهوم مركب ومتطور، بحيث ينطوي على جوانب عديدة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسة، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، وبالتالي فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسة والتكنولوجية والتنظيمية[1].

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الفرع الثاني
مقومات المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها فيما يلي[1]:

أولا: المناخ السياسي والأمني

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار.

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديموقراطيا أو دكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية تجاه الاستثمارات الأجنبية؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

ثانيا: المناخ الثقافي والاجتماعي

يشمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛
- درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

ثالثا: المناخ الاقتصادي

يمكن إجمال أهم العوامل المؤثر في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛
- مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- مرونة السياسة المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفيزات؛
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة[2].

---

[1]- هالة بوعون، **تحليل وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008 – 2012)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، ص 40، 41.

[2] - هالة بوعون، **تحليل وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008 – 2012)**، مرجع سبق ذكره، ص 40، 41.

المطلب الثاني
عناصر ومحددات المناخ الاستثماري

لدعم الاستثمار السياحي وبأخذ دوره الحقيقي في التنمية يجب توفير البيئة أو المناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية، يتحدد مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تؤثر أو تحدد فرص الاستثمار من حيث معدل الربحية ودرجة المخاطر، ومنه سنتطرق إلى عناصر مناخ الاستثمار (الفرع الأول) ومحددات مناخ الاستثمار السياحي (الفرع الثاني) .

الفرع الأول
عناصر المناخ الاستثماري

والتي تتمثل في [1]:التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسة

أولا :التكاليف

قرار الاستثمار هو في اية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب، والحوافز اللازمة وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار.

ثانيا :المخاطر

لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد أن على الحكومات أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية، فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص، وتفويض الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، ويتضح من استقصائيات البنك الدولي أن المخاطر المرتبطة بالسياسات يمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية.

ثالثا :العوائق أمام المنافسة

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها} التي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للاستمرار {وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية، مثل اعتبارات المسافة ، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على

[1] - هالة بوعون، **تحليل وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008 – 2012)**، نفس المرجع، ص 42.

العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول الشركات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناوئة للمنافسة ومن الاقتصاد غير الرسمي[1].

الفرع الثاني

محددات مناخ الاستثمار السياحي

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها العوامل التي تؤثر أو تحدد فرص الاستثمار من حيث معدل الربحية ودرجة المخاطرة وتتمثل فيما يلي[2]:

1- العوامل القانونية والتشريعية :

تعتبر العوامل القانونية والتشريعية من أهم العوامل التي تحفز الاستثمار السياحي فعندما تكون هناك قوانين تشجع الاستثمار وتشريعات تعطي ضمانات للمستثمرين فإن هذا يجعل من المستثمرين يقمون الاستثمار في هذا البلد وفي هذا القطاع، مع وجود قوانين حماية المستثمرين .هناك موارد طبيعية مواد أولية كانت أو مناظر طبيعية كميا تشجع على الاستثمار.

2- العوامل السياسية والأمنية:

وهي عوامل تؤثر على القطاع السياحي بأثر كبير ومن ثم تؤثر على الاستثمار في هذا القطاع ويمكن تلخيصها في: الاستقرار السياسي. الإرادة السياسية لتطوير القطاع السياحي. توفير الأمن للمشاريع السياحية لأن كل المستثمرين لا يمكن أن يستثمروا أموالهم في بيئة غير آمنة استقلالية القضاء والعدالة وتطبيق القانون.

3-العوامل الاقتصادية والبشرية:

إن العوامل الاقتصادية ليا كذلك دور ميم في جلب المستثمرين وذلك من خلال العديد من النقاط وهي:

- الاستقرار الاقتصادي: أن الاستقرار الاقتصادي يجعل من المستثمرين لا يهابون استثمار أموالهم في المشاريع السياحية لأنه عندما يكون هناك استقرار اقتصادي تنقص درجة المخاطرة والعكس صحيح؛
- حجم السوق السياحي: وكلما كان السوق السياحي كبير يعمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار في هذا القطاع؛
- حرية نقل رؤوس الأموال والأرباح وكذلك القوانين الجبائية وشبه الجبائية؛
- الاتفاقيات الثنائية بين الدول في مجال ضمان الاستثمار وكذلك في مجال الضرائب.

[1]- هالة بوعون، **تحليل وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008 – 2012)**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] - رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

4-العوامل الطبيعية والبنى التحتية:

توفر الموارد الطبيعية تشجع على الاستثمار فكلما كانت هناك موارد أولية كانت أو مناظر طبيعية كليا تشجع على الاستثمار[1].

- توفر شبكة النقل الجيدة يشجع المستثمرين لأنيا تخفض من تكلفة المشروع السياحي؛
- توفر الاتصالات الحديثة يشجع على قدوم المستثمرين؛
- توفر مطارات وشركة نقل جوي يساعد على قدوم المستثمرين لأنه يشجع في حركة السياحة؛
- وجود الإرث الثقافي والمعالم التاريخية يشجع المستثمرين على الاستثمار.

[1] - رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص25.

خلاصة الفصل

بعد أن أضحت السياحة من أكبر الصناعات في العالم لما حققته من نتائج معتبر لكثير من دول العالم، أصبح التنافس على أشدّه بين حكومات الدول لرفع حجم الطلب السياحي لديها كمّاً ونوعاً، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار السياحي.

كما تتضح لنا أهمية الاستثمار من الدور الدي يلعبه في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، إلا آنه رغم هذه الأهمية فهو يصطدم بمجموعة من العقبات والمشاكل التي تحد من أدائه.

وكما توصلنا إلى أن الاستثمار السياحي يساهم في تطوير السياحة باعتباره العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية السياحية، ويعد كدلك من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول ونموّ الصناعات والأنشطة المرتبطة بها ويعتبر الاستثمار السياحي جزءاً من الاستثمارات الإجمالية للدول.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لطرق وأليات تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر

تمهيد:

باعتبار الاستثمار بشكل عام والاستثمار في قطاع السياحية بشكل خاص أحد أهم مصادر الدخل الوطني في العديد من الدول السياحية، نظرا لمدى قدرته على التأثير الإيجابي وبشكل ملحوظ في دفع عجلة التنمية ليس فقط بتنمية السياحة وإنما أيضا من خلال تطوير القطاعات الأخرى المرتبطة به.

كما أن الاستثمار في صناعة السياحية ليس كالاستثمار في النشاطات الصناعية الأخرى التي تتطلب تجهيزات وآلات ضخمة ورؤوس أموال معتبرة، إذ تعتمد أساسا في نشاطها على اليد العاملة، ولا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالصناعات الثقيلة.

ولهذا تسعى الجزائر إلى توفير المناخ المناسب لتنمية وتطوير قطاع السياحة بتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف مجالاته.

وذلك عن طريق وضع مجموعة من الأجهزة المكلفة بترقية الاستثمار السياحي بالإضافة إلى منح المستثمرين في هذا القطاع مجموعة من الضمانات والتحفيزات الضريبية .

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقييم مؤشرات السياحة وآليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر

المبحث الثاني: الضمانات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار والحوافز الجبائية في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للاستثمارات السياحية في الجزائر

المبحث الأول

تقييم مؤشرات السياحة وآليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر

يعد القطاع السياحي من أهم القطاعات من حيث العوائد بالنظر للمداخيل المالية التي تحققها الدولة، وقد احتل هذا القطاع مكانة هامة لدى كثير من دول العالم خاصة منها التي تتوفرةعلى مقومات سياحية، فعن طريق الاستثمار السياحي نستطيع تحويل الإمكانيات السياحية إلى مورد اقتصادي مهم وعنصر من عناصر تحقيق وتطوير الثروة الوطنية.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك مقومات سياحية متميزة وهامة، يتطلب الاهتمام بها وتطويرها والاستفادة منها، حيث قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات والسياسات التحفيزية لتنظيم الاستثمارات السياحية، عن طريق إصدار القوانين والتشريعات، وإنشاء مؤسسات وهيئات دعم ومرافقة، غير أنا مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني بلغة الأرقام تشير إلى عكس ذلك.

وسنتناول في هذا المبحث مؤشرات الاستثمار السياحي (المطلب الأول)، وآليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مؤشرات الاستثمار السياحي

إن التدفقات السياحية الإيواء السياحي يعتبران من أهم المؤشرات السياحية، إذ أن توفر عنصر الإيواء السياحي بالعدد والشكل الكافي يسمح إلى حد كبير بتحقيق جذب سياحي، سواء بالنسبة للسياح الوطنيين أو السياح الأجانب، وهذا ما يفسر تدني التدفقات السياحية والتي تعبر على مدى رغبة ورضا الأجانب عن الخدمات السياحية.

وعليه سنقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق الى التدفقات السياحية (الفرع الأول)، والطاقة الفندقية في الجزائر (الفرع الثاني)، وفي الاخير مؤشر حجم الاستثمارات في القطاع السياحي (الفرع الثالث)

الفرع الأول

التدفقات السياحية

تعد التدفقات السياحية من أهم المؤشرات في تقدير حجم النشاط السياحي في أي دولة من الدول، حيث يمكن على أساس هذا المؤشر تحديد مدى إسهام السياحة في الاقتصاد القومي لا سيما في توفير مناصب شغل.

وفيما يلي نستعرض توافد السياح الأجانب وكذا الجزائريين المقيمين في الخارج من جهة وذهاب الجزائريين إلى الخارج (سياحة عكسية) من جهة أخرى خلال الفترة الممتدة من 2000إلى2019.

أولا: التدفقات السياحية الوافدة من الخارج

الجدول رقم (01): توافد السياح الأجانب إلى الجزائر(2000-2019)

السنوات	عدد السياح	السنوات	عدد السياح
2000	**865984**	**2010**	**2070496**
2001	**901416**	**2011**	**2394887**
2002	**988060**	**2012**	**2634056**
2003	**1166287**	**2013**	**2732731**
2004	**1233719**	**2014**	**2301373**
2005	**1443090**	**2015**	**2423348**
2006	**1637582**	**2016**	**2471806**
2007	**1743084**	**2017**	**2450785**
2008	**1771749**	**2018**	**2657000**
2009	**1921506**	**2019**	**2371000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وزارة السياحة والصناعة التقليدية

يبرز من خلال الجدول رقم (01) أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر قد عرف نموا بارزا خلال الفترة 2000-2019 حيث تزايد عدد السياح من 865984 خلال سنة 2000 إلى حوالي 2371000 خلال سنة 2019، وقد عكس هذا النمو الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية للنهوض بهذا القطاع إلى جانب التقدم الأمني الذي تحقق بعد العشرية السوداء .كما نلاحظ التراجع الواضح في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال سنة 2014 و2015 حيث تراجع عدد السياح الوافدين من 2732731 سنة 2013 إلى حدود 2423348 سنة 2015.

وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدت من عدد زيارات الجزائريين الغير مقيمين إلى بلدانهم، هذا إلى جانب بروز وجهات سياحية منافسة للجزائر خلال هذه الفترة كتركيا وتونس.

الشكل رقم (03): تطور إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر للفترة(2000-2019)

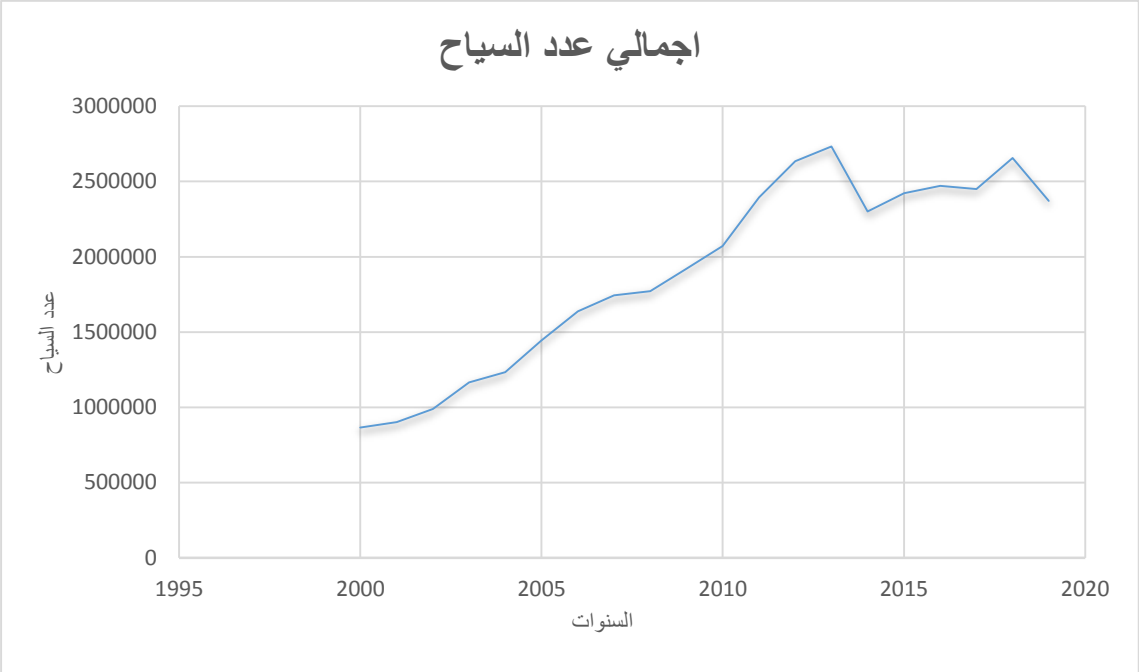

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(01)

يأتي انخفاض هذه النسبة في الجزائر نتيجة التركيز على السياحة مع الدول الأوروبية، وعدم تنويع منتوجها السياحي والترويج له، وبالنسبة لجنسيات السائحين الوافدين إلى الجزائر فهي تتوزع على مختلف مناطق العالم بنسب ضئيلة ومتفاوتة من منطقة إلى أخرى، ويمثل السياح الأوروبيون أكبر حصة في إجمالي السياح الأجانب الوافدين إليها.

ثانيا: التدفقات السياحية نحو الخارج

تعتبر التدفقات السياحية القادمة من الخارج بمثابة تصدير للخدمة السياحية يترتب عنها تحصيل إيرادات مالية بالعملة الصعبة، والعكس عندما يتعلق الأمر بخروج المواطنين نحو الخارج فيعتبر ذلك استيرادا للخدمات السياحية تنجر عنها نفقات بالعملة الصعبة يتم تحويلها وصرفها في الخارج.

والجدول التالي يبين التدفقات السياحية نحو الخارج خلال الفترة(2000-2019)

الجدول رقم (02): تدفق السياح الجزائريين نحو الخارج للفترة (200-2019)

السنوات	عدد خروج السياح الجزائريين	السنوات	عدد خروج السياح الجزائريين
2000	1006382	2010	1757471
2001	1189910	2011	1714654
2002	1256515	2012	1910558
2003	1253901	2013	2135523
2004	1416861	2014	2549201
2005	1513491	2015	3638140
2006	1349113	2016	4529524
2007	1498825	2017	5058404
2008	1539406	2018	5609947
2009	1676619	2019	3360758

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وزارة السياحة والصناعة التقليدية

مقارنة مع الجدول السابق، نلاحظ أن عدد الجزائريين المتجهين نحو الخارج يفوق بكثير عدد السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر .وهذا ما يدل على تفضيل الجزائري وجهات سياحية أخرى بدل السياحة المحلية وذلك راجع لمجموعة من الأسباب ساهمت في عزوفه عن السياحة داخل وطنه منها:

- تدني الخدمات السياحية في الجزائر؛
- الارتفاع في الأسعار؛
- غياب دور وكالات السياحة للترويج للسياحة المحلية.

والشكل التالي يوضح تطور التدفقات السياحية نحو الخارج:

الشكل(04): تطور التدفقات السياحية نحو الخارج للفترة(2000-2019)

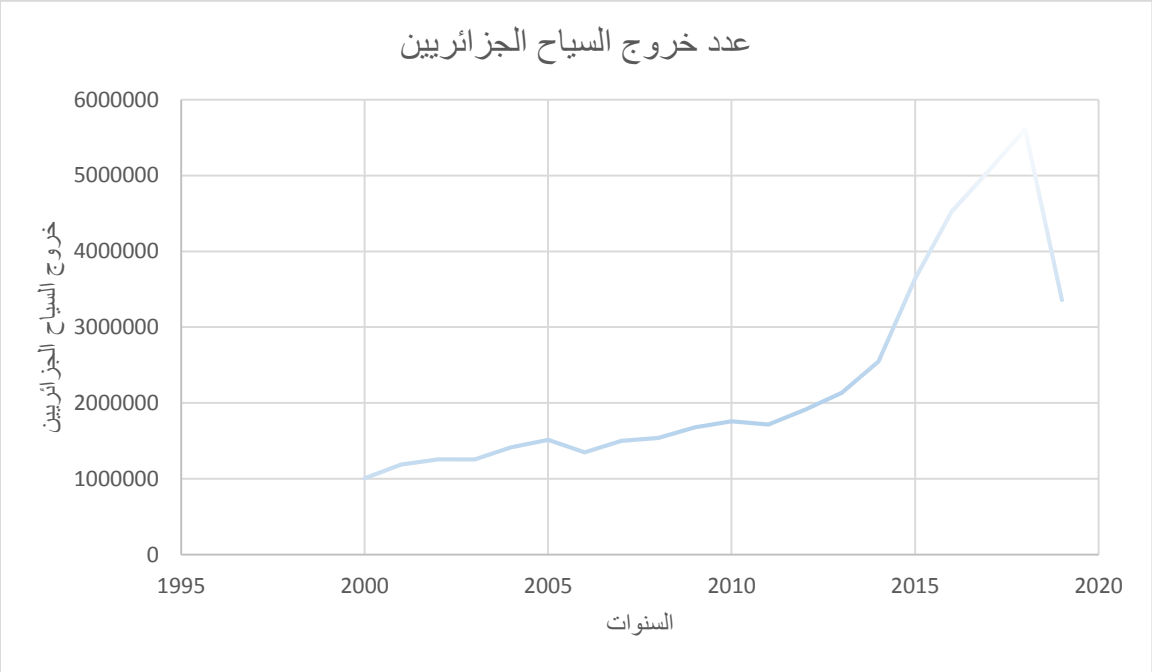

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02)

الفرع الثاني

الطاقة الفندقية في الجزائر

تتمثل الطاقة الفندقية في قدرة الاستيعاب للمؤسسات الفندقية الموزعة عبر كامل التراب الوطني، وتعد الطاقة الفندقية إحدى المؤشرات المهمة في قياس مدى تطور وتقدم القطاع السياحي في أي بلد، والجزائر عملت منذ الاستقلال على تحسين قد رات الاستقبال، لكن يبقى الإيواء الفندقي أحد نقاط الضعف الرئيسية للقطاع السياحي، فعدد الفنادق بالجزائر تتميز بمحدودية طاقتها الإيوائية.

أولا: الطاقة الفندقية بمعيار عدد الفنادق وعدد الأسرة

تعتبر الفنادق من بين الهياكل الأولى التي تقدم خدمة الإيواء، وذلك بمختلف أنواعها وأصنافها، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع عدد الفنادق للفترة(2000-2019)

الجدول رقم (03): تطور عدد الفنادق وعدد الأسرة للفترة (2000-2019)

السنوات	عدد الفنادق	عدد الأسر	السنوات	عدد الفنادق	عدد الأسر
2000	827	77242	2010	1152	92377
2001	927	72485	2011	1184	92737
2002	981	75558	2012	1155	96898
2003	1042	77473	2013	1176	98804
2004	1057	82034	2014	1185	99605
2005	1105	83895	2015	1195	102244
2006	1134	84869	2016	1231	107420
2007	1140	85000	2017	1289	112264
2008	1147	85876	2018	1345	100866
2009	1151	86383	2019	1415	118254

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من خلال تتبع السلسلة الزمنية لتطور عدد الفنادق يتبين أن نموها كان عاديا للفترة(2000-2011) حيث أنها كانت في تزايد مستمر لكن بمعدل نمو ضعيف، ثم تراجع نموها سنة 2012حيث انخفض عدد الفنادق من 1184 وحدة سنة 2011 إلى 1155 وحدة سنة2012 ليعاود الارتفاع إلى 1176وحدة سنة 2013 ثم إلى 1195 وحدة سنة2015 وهو ارتفاع ضئيل جدا، مقارنة بسنة 2019 أين تحسن النمو نوعا ما بالنسبة للفنادق لكن مع كل هذا يبقى في مسار النمو البطيء وليس بالمستوى المطلوب.

أما فيما يخص تطور الطاقة الفندقية في الجزائر بمعيار عدد الأسرة خلال الفترة(2000-2019) في تزايد لكن بشكل بطيء، حيث تطور عدد الأسرة خلال هذه الفترة من827 سنة 2000 إلى118254 سنة 2019 أي بمعدل نمو متوسط سنوي قدر ب 3% خلال هذه الفترة، ويرجع هذا التطور للسياسة الجديدة التي اعتمدتها الحكومة للاهتمام بالقطاع السياحي لكن يبقى معدل النمو ضعيف جدا.

الفرع الثالث

مؤشر حجم الاستثمارات في القطاع السياحي

الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة لا تزال منخفضة للغاية ولم تتعدى 1,90929 مليار دولار سنة2020 ، على الرغم من المجهودات المبذولة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، ويمثل الجدول أدناه تطور حجم الاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر في الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (04): الاستثمارات في القطاع السياحي للفترة (2000-2020)

السنوات	حجم الاستثمارات	السنوات	حجم الاستثمارات
2000	0.49	2011	1.23
2001	0.70	2012	1.26
2002	1.09	2013	1.30
2003	1.32	2014	1.40
2004	1.52	2015	1.71
2005	1.85	2016	1.87
2006	1.86	2017	1.81
2007	2.05	2018	1.67
2008	1.53	2019	1.75
2009	1.65	2020	1.90
2010	1.36	2021	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وزارة السياحة والصناعة التقليدية

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن حجم الاستثمارات في قطاع السياحة خلال العشر سنوات الأخيرة سجل أحسن قيمة سنة 2007 إذ بلغ 2.05 مليار دولار وهي قيمة متواضعة جدا خصوصا مع الاخذ بعين الاعتبار التسهيلات الممنوحة من طرف الدولة للمستثمرين في القطاع، اضافة الى هذا فقد استمرت الاستثمارات السياحية في الانخفاض لتبلغ حوالي 1.75 مليار دولار سنة 2019.

وهو أمر غير محفز تماما، إذ بإجراء قراءة مسحية لحجم الاستثمارات الممنوحة للقطاع السياحي طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019 نجد أن المجموع الكلي للاستثمارات الممنوحة للقطاع في فترة سبعة عشر سنة هو 29.42 مليار دولار وهو رقم متواضع يؤكد ضعف الاستثمار السياحي في الجزائر.

المطلب الثاني

آليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر

لضمان نجاح السياسات والبرامج التنموية المسطرة، عمدت الدولة الجزائرية إلى إنشاء مجموعة من الأجهزة التي عادة ما تتخذ طابع المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو ذات الطابع الصناعي والتجاري، أو شكل مجلس أو لجنة، كما منحت لها مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات حتى يتسنى لها القيام بمهامها بفعالية والمساهمة في ترقية الاستثمارات السياحية.

وعليه يمكن، اعتمادا على معيار التخصص، أن نميز بين نوعين من الأجهزة المكلفة بترقية الاستثمار السياحي، فنجد الأجهزة العامة (الفرع الأول) المعنية بجميع الاستثمارات مهما كان مجال نشاطها، والأجهزة المتخصصة (الفرع الثاني) المتدخلة في مجال الاستثمارات السياحية.

الفرع الأول

الأجهزة العامة

من أجل تفعيل دور الاستثمارات في دفع عجلت التنمية وضمان نجاح المخططات التنموية قامت الجزائر بإنشاء أجهزة عامة مكلفة بترقية الاستثمارات مهما كان مجال نشاطها، بما فيها الاستثمارات السياحية، ومن بين أهم هذه الأجهزة نجد المجلس الوطني للاستثمار (أولا)، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ثانيا).

أولا: المجلس الوطني للاستثمار

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الذي يتولى أمانته، وذلك بموجب المادة18 من الأمر رقم01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدلة والمتممة بموجب المادة 12 من الأمر رقم06-08، ووضع تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته.

1-الطبيعة القانونية للمجلس الوطني للاستثمار

يعتبر المجلس الوطني للاستثمار (CNI) جهاز حيوي وضع خصيصا لدعم وتطوير الاستثمار، وهو هيئة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على ترقية وتطوير الاستثمار بحيث يقوم بمهمة رسم السياسة الوطنية لتطوير الاستثمارات لكونه تحت وصاية الوزير

المكلف بترقية الاستثمار وسلطة رئيس الحكومة الذي يترأسه، مكلفة بجميع المسائل المتصلة بسياسة دعم الاستثمارات بحيث تتوج أعمالها بقرارات وآراء وتوصيات متعلقة بالاستثمار[1].

2-مهام المجلس الوطني للاستثمار

يسهر المجلس الوطني للاستثمار على ترقية تطوير الاستثمار وهو الصفة مكلف بأداء المهام الاتية[2]:

- اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار؛
- اقتراح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة؛
- دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة؛
- دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها؛
- دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها؛
- تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- اقتراح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه.

ثانيا :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

بعد الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات**(APS)** المستحدثة بموجب المرسوم التشريعي رقم93-12 وهذا ما نصت عليه المادة 07 منه على أنه: **" تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها ويشار إليها فيما يلي بالوكالة"**، والتي سميت بوكالة ترقية الاستثمار**(APSI)** ، من خلال تحديد الجهة التي تنشأ لديها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

1-الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وفقا لنص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي06-356،

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية، وترتب على هذا عدة نتائج قانونية نذكر منها التمتع بالذمة المالية، الأهلية القانونية، الموطن، ونائب يعبر عن إرادة الوكالة، إضافة إلى حق التقاضي، ولكن رغم تمتع الوكالة بالشخصية المعنوية إلا أنها تبقى تحت الوصاية وتخضع لرقابة وإشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار وتقديم الدعم للمؤسسات والمستثمرون[3].

كما تسهر على تنفيذ نصوص قانون الاستثمار الذي يوفر امتيازات وضمانات واسعة للمستثمرين وهي المرجع الأساسي للمؤسسات للقيام بجميع الإجراءات الادارية المتعلقة بالاستثمار، وتقوم الوكالة بتوفير خدمة دعم مميزة في جميع المستويات وهذا لتقليص الإجراءات الإدارية التي تقابل أغلبية المستثمرين في مختلف مراحل مشروعهم الاستثماري.

[1]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2] - عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، نفس المرجع، ص 50.
[3]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2-مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تحت مراقبة وتوجيهات الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، عدة مهام تتمثل فيما يلي[1]:

أ.في إطار مهمة الإعلام:

- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار؛
- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها والمراجع التوثيقية و/أو مصادر المعلومات الأنسب الضرورية لتحضير مشاريعه[2].

أ. في إطار مهمة التسهيل:

- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق انجاز الاستثمارات وتقترح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها؛
- إنجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء الشركات وممارسة النشاطات والمساهمة عن طريق الاقتراحات التي تعرضها سنويا على السلطة الوصية، في تخفيف وتبسيط الإجراءات والشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.

ب. في إطار ترقية الاستثمار:

- المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها؛
- ضمان خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين وترقية المشاريع وفرص الأعمال.

ث. في إطار مهمة المساعدة:

- وضع خدمة الاستشارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الاقتضاء؛
- مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى.

ج. في إطار المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي:

- إعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية؛
- تجميع كل معلومة مفيدة لفائدة بنك المعطيات العقارية المؤسس على مستوى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات.

[1]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، نفس المرجع، ص 51.

[2]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص52.

ح. في إطار تسيير الامتيازات:

- تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به التي صادق عليهاالمجلس الوطني للاستثمار؛
- إصدار القرار المتعلق بالامتيازات وإعداد قوائم برنامج اقتناء التجهيزات للمستثمرين المؤهلين

للاستفادة من نظام الحوافز، في حدود الشروط والإجراءات المحددة في التنظيم المعمول به.

خ. في إطار مهمة المتابعة:

- ضمان خدمة إحصائيات تتعلق بالمشاريع المسجلة وبمدى تقدم إنجازها؛
- التأكد من احترام التزامات المستثمرين فيما يتعلق بالاتفاقيات[1].

الفرع الثاني

الأجهزة المتخصصة

لضمان فعالية المخططات التنموية المتعلقة بالقطاع السياحي، تم إنشاء مجموعة من الأجهزة المتخصصة في ترقية النشاطات السياحية، ولعل من بين أهم هذه الأجهزة نجد المجلس الوطني للسياحة(أولا)، والوكالة الوطنية لتنمية السياحة(ثانيا)، واللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية(ثالثا).

أولا :المجلس الوطني للسياحة

أنشأ المجلس الوطني للسياحة بموجب المادة الأولى من الرسوم الرئاسي رقم 02-479 ، و وضع تحت رئاسة رئيس الحكومة، و هو مكلف أساسا بإبداء رأيه في السياسة الوطنية للسياحة و باقتراح كل التدابير و كل الأدوات التي من شأنها تشجيع تنمية النشاطات السياحية و ترقيتها.

1.الطبيعة القانونية للمجلس الوطني للسياحة:

لم يشر المشرع الجزائري في المرسوم الرئاسي رقم02-479 المتعلق بإنشاء المجلس الوطني للسياحة إلى الطبيعة القانونية لهذا المجلس، غير أنه بالنظر إلى مهامه يمكن تكييفه على أنه هيئة إدارية استشارية[2].

2. اختصاصات المجلس الوطني للسياحة:

يتولى المجلس الوطني للسياحة، على الخصوص، أداء المهام الآتية[3]:

- تحديد أعمال الدعم الضرورية لحماية الموارد السياحية بكل مكوناتها وتهيئتها وتسييرها؛
- تشجيع ترقية صورة الجزائر السياحية لاسيما في الخارج؛

[1]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص53.
[2]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[3]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، نفس المرجع، ص 55.

- التقييم الدوري لتطور حالة السياحة؛
- إبداء الرأي في تدابير اللجنة الوطنية وتوصيتها لتسهيل النشاطات السياحية؛
- إبداء الرأي في الملفات المتعلقة بالسياحة التي يقدمها له الوزير المكلف بالسياحة.

ثانيا :الوكالة الوطنية لتنمية السياحة

أنشأت الوكالة الوطنية لتنمية السياحة بموجب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم98-70،

ووضعت تحت تصرف وصاية الوزير المكلف بالسياحة، ومقرها في محافظة الجزائر الكبرى.

1. الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية لتنمية السياحة:

تعتبر الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، حسب نص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم98-70، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تخضع في علاقتها مع الدولة، لنفس القواعد المطبقة على الإدارة، بينما تعد تاجرة في عاقتها مع غيرها[1].

2. دور الوكالة الوطنية لتنمية السياحة:

تتكلف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة بتنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية .وتكلف على الخصوص بما يأتي[2]:

- السهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها؛
- اقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها؛
- القيام بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية؛
- المساهمة مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي وحول منابع المياه المعدنية سواء في الجزائر أو في الخارج؛
- القيام بحفظ المرافق والأجهزة المشتركة وصيانتها؛
- القيام بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها.

ثالثا :اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية

أنشأت اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية بموجب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 94-39 لدى الوزير المكلف بالسياحة وتتولى أمانتها مصالح الوزارة المكلفة بالسياحة.وتتمثل مهمتها في اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها.

1.الطبيعة القانونية للجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية:

بالنظر إلى مهام واختصاصات هذه اللجنة يمكن تكييفها على أنها هيئة إدارية تابعة لوزارة السياحة، تتولى مهمة تسهيل النشاطات السياحية كما يتضح ذلك في خلال تسميتها[3].

[1]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، نفس المرجع، ص 55.
[2]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 56.
[3]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، نفس المرجع، ص 57.

2.اختصاصات اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية:

تختص اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية في إطار أداء مهمتها بما يلي[1]:

- اقتراح كل تدبير تنظيمي ضروري لتنمية السياحة وترقيتها؛
- تسهيل نمو التدفقات السياحية الوطنية والدولية؛
- إعداد الظروف المواتية لدخول السياح وإقامتهم وتنقلهم؛
- تبسيط وتكييف الإجراءات الإدارية المرتبطة بحركة السياح وتنقلهم؛
- تحسين ظروف إقامة السياح بفضل تكفل أحسن وتنسيق بين المصالح المرتبطة بالنشاط السياحي مثل النقل والإعلام والاتصال وكذا ضمان حماية السياح وأمنهم؛
- السعي إلى تطوير وتنمية موارد الصناعات التقليدية والفلكلور الوطني؛
- تحفيز الوعي السياحي لدى السكان بكل عمل ملائم؛
- تقديم كل اقتراح لحماية التراث الفني والثقافي والتاريخي وحماية الموارد الطبيعي والحفاظ عليها واستثمارها واستغلالها[2].

[1]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، نفس المرجع، ص 58.
[2]- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المبحث الثاني

الضمانات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار والحوافز الجبائية في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

أعلنت الجزائر ومند عدة سنوات تحت ضغط مختلف المنظمات الدولية عن إرادتها للدخول في اقتصاد السوق والمساهمة في الاقتصاد الدولي، غير أن الامر مرهون بتوفير مناخ استثماري مناسب

عن طريق تجسيد مبدأ حرية الاستثمار من خلال تقليص من حقل نشاط الدولة واحتكارها لبعض الأنشطة الاقتصادية، حيث يتحقق دلك من خلال تقرير إطار قانوني ملائم للاستثمارات ينعم من خلاله المستثمرون بحقوقهم وواجباتهم. نظرا للدور المحوري الذي تلعبه الاستثمارات الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية وانطلاقا من اليقين التام أن القانون يشكل أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة، يصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضع القوانين والمنظمة للاستثمار واستقرارها مطلبا جوهريا ودلك لرفع منتوجها الاقتصادي، هذا ما دفع بالجزائر لتوفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

شهدت الجزائر فترات ومراحل متباينة في سن قوانين الاستثمار، حيث تميزت المرحلة الأولى (1962-1990) في ظل النام الاشتراكي "الاقتصاد الموجه" بالاهتمام بالاستثمارات الوطنية مقارنة بالأجنبية التي كان لها دور ثانوي. أما مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق (1990-2006) فقد عرفت سن عدة نصوص قانونية عملت على جلب أكبر عد من حجم الاستثمارات الخارجية، غير أنه وبصدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، أضفى الطابع التفاوضي لعقود الاستثمار بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة وهو ما يوسع من إمكانية استفادة المستثمر من المزايا والضمانات ومنح ثقة أكبر له. إلا أن المشروع الجزائري لم يتوقف عند هذا الحد، بل سعى الى كسب ثقة المستثمر الأجنبي من خلال تكريس مبدأ حرية الاستثمار كقاعدة دستورية من خلال المادة 43 من دستور الجزائر لسنة 2016.ولهدا سنتطرق في هدا المبحث إلى الضمانات الموضوعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي (المطلب الأول) والضمانات الاجرائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الضمانات الموضوعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي

دائما في إطار الجهود التي يبدلها المشروع الجزائري لجلب رؤوس الأموال أصدر قانون رقم

16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والذي جاء بمجموعة من التعديلات من بينها الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي والتي تشكل حجر الأساس في استقطاب المستثمرين وتحسين مناخ الاعمال.
نتناول من خلال هذا المطلب الضمانات الموضوعية التي نص عليها القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، وعليه سنقوم بالتطرق الى ضمانات الحماية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي (الفرع الأول)، والضمانات المالية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

ضمانات الحماية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي

تتمثل ضمانات الحماية في: مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة (أولا)، مبدأ الاستقرار التشريعي (ثانيا).

أولا: مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة

نص المشروع الجزائري بموجب المادة 21 من قانون رقم 16-09 مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة، حيث جاء فيه ما يلي:" مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم"[1].

تلزم المعاملة العادلة والمنصفة الدولة المضيفة بضمان نمط من المعاملة مطابق لقواعد القانون الدولي العرفي ولمقتضيات الدالة والانصاف، مهما كانت المعاملة التي تمنحها الدولة لمواطنيها أو لمواطني دولة أخرى.

استحداث المشروع الجزائري لهذا المبدأ ضمن قانون رقم 16-09 يدل على رغبته في استمالة أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي للجزائر، بغرض رفع نسبة قطاع الصناعة في الدخل القومي للبلاد إبان الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، غير أن الامر الملاحظ من خلال هذا التعديل استبعاد مبدأ التمييز.

ثانيا: مبدأ الاستقرار التشريعي

نصت المادة 22 من القانون رقم 16-09 على "مبدأ الاستقرار التشريعي" أو ما يطلق عليها أيضا " بالثبات التشريعي" حيث جاء فيها ما يلي:" لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة ".

ويقصد بمبدأ " الاستقرار التشريعي" الظروف والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونيـة وكذا الإجرائية التي تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة.

يعد تطبيق مبدأ الاستقرار التشريعي من أهم الضمانات الجادبة للاستثمار، وخاصة في الدول التي بحاجة للاستثمار كالجزائر، فإذا اتسمت الدولة الجادبة للاستثمار بعدم الاستقرار التشريعي فإنّ هذا يخلق نوع من القلق لدى المستثمر الأجنبي.

دلك أنه في دولة القانون فإنّ تغيير القانون يجب أن يكون بطريقة واضحة ومتوقعة وشفافة، فالسياسة العقلانية هي التي تعمل على الإبقاء على المتعاملين المتواجدين في الجزائر من خلال تسهيل الأمور عليهم[2].

---

[1]- بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 249.

[2] - بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، مرجع سبق ذكره، ص 250.

الفرع الثاني

الضمانات المالية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي

تشمل الضمانات المالية كل من: نزع الملكية (أولا)، الاستلاء (ثانيا)، ضمان تحويل رؤوس الأموال المستثمرة وعائدتها (ثالثا).

أولا: نزع الملكية

يمكن تعريف حق ملكية الشيء بأنه:" حق الاستئثار باستعماله وبالتصرف فيه بوجه حق دائم وكل دلك في حدود القانون". غير أنه وفي بعض الحالات تتدخل الدولة من أجل نزع ملكية الشيء من صاحبه بحجة الصالح العام مقابل تعويض عادل ومنصف، وهو ما نصت عليه المادة 22على

ما يلي:" لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون ويترتب عليه تعويض عادل ومنصف"[1].

ثانيا: الاستلاء

وقد عرف بعض الفقهاء الاستلاء أنه:" إجراء إداري تستولي منه الإدارة على حق مملوك لأحد الأفراد لمدة مؤقتة مقابل أن تعوض المالك عن عدم انتفاعه بالعقار طوال مدة الاستلاء مستهدفة من دلك تحقيق المنفعة العامة " وهذا نصت عليه المادة 679 من القانون المدني وأكدته المادة 23 من القانون رقم 16-09 التي نصت بدورها على ما يلي:" زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استلاء الا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ، يترتب على هذا الاستلاء و نزع الملكية تعويض عادل ومنصف".

فالاستلاء إجراء مؤقت يسترجع فيه المستثمر أملاكه بعد انقضاء الأسباب الشرعية لاتخاد هذا الاجراء، بخلاف نزع الملكية الذي يؤدي إلى نقل الملكية من المستثمر إلى الدولة بصفة نهائية، لكن في كلا الحالتين تلتزم الدولة بتقديم تعويض عادل ومنصف[2].

ثالثا: ضمان تحويل رؤوس الأموال المستثمرة وعائدتها

يعطي المستثمر الأجنبي أهمية بالغة على ما يوفره له قانون الاستثمار في الدولة المضيفة من حرية في تحويل أصل الاستثمار وعوائده إلى الخارج، فضلا عن تحويل النواتج الناجمة عن التنازل أو التصفية وباقي الإيرادات، لأن المستثمر الأجنبي لا يهمه تحقيق الأرباح بقدر ما يهمه إمكانية تحويلها، فما الفائدة من الأرباح إن لم يكن بالإمكان تحويلها بحرية حسب رؤية المستثمر، وبالتالي فإن إعاقة مثل هذا التحويل يعد عقبة في سبيل جذب رأس المال الأجنبي[3].

---

[1]- بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2]- بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، نفس المرجع، ص 252.

[3]- بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، مرجع سبق ذكره، ص 252، 253.

لهذا وسعيا من المشرع الجزائري لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فقد عمل على منح المستثمر الأجنبي ضمان لتحويل رؤوس أمواله وعوائدها، وكان ذلك بداية في قانون النقد والقرض لسنة 1990، حيث سمح لغير المقيمين بالجزائر بتحويل أموالهم للخارج.

ثم جاء بعد ذلك المرسوم التشريعي 93-12 ليؤكد على هذا الضمان في المادة 02 منه، وقد أبقى القانون الحالي للاستثمار الأمر 01-03 المعدل والمتمم بموجب المادة 31 التي نصت على ما يلي:

"تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ، ويتحقق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية" .

غير أنه وفي ظل القانون 16-09 وزيادة على ضمان تحويل رأس مال المستثمر وعائداته الناجمة عنه طبقا للفقرة الأولى من المادة 25، وضع المشروع معيارا لتحويل رؤوس الأموال وعائدتها حيث اشترط أن تساوي أو تفوق قيمتها الاسقف الدنيا أو المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، كما أضاف أيضا في الفقرة الثانية من نفس المادة السالفة الذكر، قبول حصص خارجية ناتجة عن إعادة الاستثمار في رأس المال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المطلب الثاني

الضمانات الاجرائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي

يتطلب نجاح المشروع الاستثماري توفر مناخ إداري مناسب في الدولة المستقطبة للاستثمار، إذ يساعد المستثمر منح ثقته للجهاز الإداري من أجل القيام بعملية استثمارية ناجحة (الفرع الأول). وحتى يشعر المستثمر الأجنبي بالطمأنينة في استغلال مشروعه الاستثماري في الدولة المضيفة لابد من وجود وسائل عادلة لحل المنازعات التي قد تثور بينه وبين الدولة المضيفة للاستثمار ن مما يستلزم وجود أجهزة قضائية مختصة بالحكم في منازعات الاستثمار (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الضمانات الإدارية المتعلقة بالاستثمار

من خلال هذا الفرع سنبين مرونة الإجراءات الإدارية ومدى مساهمتها في تشجيع وجذب المستثمر الأجنبي (أولا)، كما نبين أيضا مدى نجاعة الشباك الوحيد في إزالة البيروقراطية التي قد تصادف المستثمر الأجنبي أثناء اعداده لمشروعه الاستثماري (ثانيا).

أولا: مرونة الإجراءات الإدارية

تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما يسمح بتفعيل تلك عملية سير تلك الإجراءات المرتبطة بالاستثمارات، حيث ألغى المرسوم التشريعي 93-12 نظام الاعتماد وتم استبداله بنظام أكثر مرونة وهو ما نص عليه الامر 01-03 المعدل والمتمم بموجب المادة 04 التي نصت على ما يلي:" تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة

بالنشاطات المقننة وحماية البيئة[1]" .

عادة ما يعرف التصريح أنه وسيلة إخطار أو تبليغ أو إعلام تودع لدى الجهة المؤهلة قانونا، لا تتطلب شكل قانوني معين إلا ما استثني بنص كالتصاريح الجبائية والجمركية، ويكون هذا التصريح متبوعا بطلب منح المزايا إذا أراد المستثمر الحصول عليها.

غير أن المشروع الجزائري في ظل القانون رقم 16-09 ألغي ضمنيا نظام التصريح حيث نص بموجب المادة 04 منه على ضرورة أن تخضع الاستثمارات قبل إنجازها من أجل الاستفادة من المزايا المقررة للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثانيا: الشباك الوحيد

انشئ بموجب الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وكذلك جسده القانون 16-09 المتضمن ترقية الاستثمار من خلال نص المادة 36 منه، تنشأ الشبابيك الوحيدة اللامركزية على مستوى كل ولاية وتشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، وذلك من اجل توفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار ورفع عوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب، تامين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين، فهو مؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، و ينشأ على مستوى الهيكل اللامركزي يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية من تخفيض و تبسيط اجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات و انجاز المشاريع، و السهر على تنفيذ اجراءات التبسيط و التخفيف[2].

الفرع الثاني

الضمانات القضائية المتعلقة بتسوية منازعات بالاستثمار

نتناول من خلال هذا الفرع طرق حل الخلافات القائمة بين المستثمر الأجنبي والدولة المستضيفة للمشروع الاستثماري، وذلك بدءا بالجهاز القضائي(أولا) ثم التحكيم الدولي (ثانيا).

أولا: اختصاص القضاء الوطني

نصت المادة 24 من القانون رقم 16-09 على أن القضاء الوطني هو المختص في حل الخلافات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية حيث جاء فيها ما يلي:" يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه،

للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ابرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على التحكيم الخاص"[3].

---

[1]- بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[2]- بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[3]- بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، مرجع سبق ذكره، ص 254.

فحسب نص هذه المادة فإن الجهات القضائية الجزائرية تكون في الأصل هي المختصة بحل منازعات الاستثمار التي قد تثور بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، وهذا تطبيقا مبدأ سيادة الدولة على الأشخاص والأموال الموجودة على اقليمها، مالم يوجد اتفاق خاص يخالف دلك.

ثانيا: التحكيم الدولي

ان موقف السلطات الجزائرية تغير شيئا فشيئا متجها لتأييد الأخذ بنمط التحكيم الدولي، كونها منذ الاستقلال أبدت رفضها الاحتكام للهيئات الدولية، ولم تقبل بتاتا ادراج شرط التحكيم في قوانينها، هذا الموقف الجديد ناتج عن التغيرات السياسية والأيديولوجية التي عرفتها البلاد.

حيث نص المشروع الجزائري بموجب المادة 24 من قانون 16-09 سالفة الذكر على وسيلة أحرى لفض النزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية والتي تتمثل في التحكيم الدولي، حيث يمكن أن يرد شرط التحكيم في اتفاقية دولية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر، كما يمكن أن يرد هدا الشرط في اتفاق مستقل يجمع المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية من أجل اللجوء اليه في حالة نشوب نزاع بين الطرفين، فالتحكيم يعد من أهم الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب[1].

[1]-بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، نفس المرجع، ص 255.

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية للاستثمارات السياحية في الجزائر

عملت الجزائر جاهدة على تشجيع الاستثمار السياحي باعتباره أحد روافد التنمية الاقتصادية وذلك بمنح العديد من التحفيزات والتسهيلات إلا أن الجزائر برغم من هذه الجهود التي بذلتها لكي توفر بيئة مناسبة للاستثمار السياحي بقيت تعاني من الركود في القطاع السياحي وهذا لوجود مجموعة من العراقيل. ولهدا سنتطرق في هدا المبحث إلى التحفيزات الممنوحة للمستثمرين السياحي (المطلب الأول) ومؤهلات التنمية السياحية في الجزائر (المطلب الثاني).

المطلب الأول

التحفيزات الممنوحة للمستثمرين السياحيين

ستتناول في هذا المطلب التحفيزات الممنوحة للمستثمرين السياحيين في الجزائر والتي تتمثل في التحفيزات الجبائية (الفرع الأول) والمزايا الممنوحة للمستثمرين في مجال السياحة في ظل القانون 16-09 (الفرع الثاني).

الفرع الأول

التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين السياحيين

تعرف سياسة التحفيزات الجبائية على أنها مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مختلف مناطقه المختلفة هي عبارة عن تخفيض في معدل الضرائب، ومنه ستتناول الامتيازات الجبائية ضمن قوانين الضرائب(أولا) والامتيازات الجبائية الممنوحة وفق نظام الامتيازات (ثانيا) .

أولا: الامتيازات الجبائية الممنوحة ضمن قوانين الضرائب

لقد منح المشرع الجزائري عدة امتيازات جبائيه في ظل النظام العام ضمن قوانين الضرائب المختلفة من أجل تشجيع الاستثمار السياحي وتتمثل في[1]:

1-الامتيازات الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات:

أ- تستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة عمى أرباح شركات المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب بإنشاء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلطة الناشطة في القطاع السياحي.

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ب- تطبيق معدل % 23 فيما يخص الضريبة عمى أرباح الشركات عمى الأنشطة السياحية رغم أنها تدخل ضمن الأنشطة الخدماتية التي تخضع لمعدل 26% .

ج-تستفيد من إعفاء دائم لمدة ثلاث سنوات ابتداء من بداية ممارسة النشاط وكالات السياحة

والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.

2-الامتيازات الممنوحة في مجال الرسوم على رقم الأعمال:

أ-لا تدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة لحساب الرسم على النشاط الميني المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار.

ب-إخضاع الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات لمنقل السياحي انتقاليا والى غاية 31 ديسمبر 2019 للمعدل المخفض لمرسم على القيمة المضافة 09 %بدلا من19 %.

3-الامتيازات الممنوحة في مجال حقوق التسجيل:

أ-الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل والذي يقدر ب % 05 لكل المقتنيات العقارية التي تتم من طرف المؤسسات السياحية الوطنية الخاصة المنشأة في إطار القوانين والتنظيمات سارية المفعول في

المجال السياحي.

ثانيا: الامتيازات الجبائية الممنوحة وفق نظام الإمتيازات:

لقد قامت الدولة بوضع مجموعة من الآليات من أجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة تمثلت في إنشاء وكالات وهيئات تشرف على منح عدة تسهيلات وامتيازات جبائيه في كل مرحلة من مراحل الاستثمار[1].

1-الإمتيازات الممنوحة في مرحلة إنجاز المشروع:

حيث يتم منح عدة امتيازات جبائيه أثناء مرحلة إنجاز المشروع من طرف الهيآت الداعمة للاستثمار منها[2]:

أ-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السمع والخدمات غير المستثناة المستورة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار المعني، أي شراء السلع والخدمات بالمبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة بدل المبلغ بجميع الرسوم.

ب-الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ت-الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجية لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

ث-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السمع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ج-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييميا من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار بالنسبة الاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتيها.

2-الإمتيازات الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع:

بعد معاينة المشروع بغرض التأكد من الدخول في مرحلة الاستغلال والقيام بكل الواجبات أمام إدارة الضرائب وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم هذه الأخيرة بإصدار قرار مرحلة الاستغلال والذي يمنح من خلال الامتيازات الجبائية التالية[1]:

أ-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة منصب(100) شغل في مدة5 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.

ب-الاعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP) لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى (100) منصب شغل ولمدة5 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة أكثر من (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط.

ت-الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار المعني بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتها.

الفرع الثاني

المزايا الممنوحة للمستثمرين في مجال السياحة

بالرجوع إلى قانون الإستثمار16-09 في القسم الثاني منه نجد أنه قد منح للمستثمرين مزايا وتحفيزات جديدة إضافة إلى التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية، وهذه التحفيزات تشترك فيها كل أنواع الاستثمارات.

أولا :الامتيازات المتعلقة بالحصول على العقار

القطعة الأرضية موطن المشروع يمكن أن تكون ملكية خاصة، عقد إيجار، أو ملكية خاصة للدولة تمنح عن طريق عقد الامتياز من طرف الوالي بالتراضي .وإذا كانت القطعة الأرضية موطن المشروع

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، نفس المرجع، ص 29.

تتواجد داخل مناطق التوسع السياحي لابد من رأي المسبق للوكالة الوطنية لتنمية السياحة وموافقة الوزير المكلف بالسياحة[1].

يرخص الامتياز عن طريق الوالي وموافقة الوزير المكلف بالسياحة:

- الإتاوة الإيجاري السنوية تمثل1/33 من القيمة التجارية لمقطعة الأرضية محل منح الامتياز؛
- تخفيض الإتاوة الإيجارية السنوية لمنح الامتياز للقطعة الأرضية 90%خلال فترة الإنجاز، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات،50% خلال فترة الاستغلال من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.

2-الامتيازات الخاصة بالتمويل:

المستثمرون الراغبون في إنجاز مشاريعهم وعصرنة منشآتهم السياحية في إطار مخطط الجودة

السياحية على مستوى ولايات الشمال وكذا الولايات الجنوبية يستفيدون على التوالي من03% و4,5% من تخفيض عمى نسبة الفائدة المطبقة عمى القروض البنكية.

في إطار اتفاقيات الإطار المبرمة بين الوزارة المكلفة بالسياحة ومختلف المؤسسات البنكية تم منح امتيازات خاصة بتمويل المشاريع السياحية وهي كتالي[2]:

- المساهمة بأكثر من 60 بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية؛
- مدة التعويض 10 سنوات وأكثر، بمعدل تخفيض على الفائدة يقدر ب 03 سنوات وأكثر بالنسبة للمشاريع ذات الخصوصية والأولوية؛
- مدة دراسة الملفات 40 إلى 60 يوم بالنسبة لإنجاز الاستثمارات. و30 يوم بالنسبة للمشاريع التي هي مستغلة؛
- التسجيل في الصندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتمويل التجهيزات؛
- إمكانية المساهمة في تطوير رؤوس الأموال وهذا بالشراكة مع مؤسسة الجزائر.

ثالثا :المزايا المشتركة الممنوحة لكل الاستثمارات

هذه المزايا تختلف عبر مراحل إدارة هذا المشروع الاستثماري، فهناك مزايا تمنح في مرحلة الإنجاز وأخرى تمنح في مرحلة الاستغلال[3].

1-المزايا الممنوحة خلال مرحلة الإنجاز:

شملت جميع أنواع الاستثمارات المذكورة في المادتين01 و 02 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، دون أي تحديد من حيث طبيعة الاستثمار ولا من حيث المنطقة، إذ تستفيد جميع هذه الاستثمارات من الامتيازات الناتجة عن هذا النظام والتي نصت عليها المادة 12 فقرة من قانون 16-09 سالف الذكر وهي عموما عبارة عن إعفاءات تتمثل في:

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، نفس المرجع، ص31.

أ-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السمع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السمع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ت-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

ث-الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجية لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

ج-تخفيض بنسبة90 %من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.

د-الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من تاريخ الاقتناء (الرسم العقاري ورسم التطهير) .

2-المزايا الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال:

خلافا للمرحلة السابقة فقد حدد المشرع مدة الإعفاءات وهي3 سنوات بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر وما يلاحظ هنا أن الأمر01-03 لم يحدد مدة الإعفاءات، لكن مع التعديل الذي تم بموجب الأمر06-08 حدد المشرع مدة الإعفاءات وهي3 سنوات طبقا للمادة 07 من نفس الأمر وهذه المدة حافظ عليها القانون رقم 16-09 وتشمل هذه الإعفاءات[1]:

أ-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.

ب-الإعفاء من الرسم عمى النشاط المهنيTAP .

ت-تخفيض 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ربعا: المزايا الإضافية الممنوحة لبعض المستثمرين

يستفيد المستثمر السياحي كأي مستثمر من مبلغ يساوي أو يفوق خمسة ميار دينار 50.000.000.000دج شريطة الموافقة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار[2].

يصنف الاستثمار السياحي من قبل الاستثمار المنصب على النشاطات ذات الامتياز المنصوص

عليه في المادة 15 من قانون الاستثمار، مع الإشارة في حالة أنو يوجد عدة مزايا من نفس الطبيعة تطبق المزايا الأصلح والأفضل للمستثمر السياحي. وبمعنى آخر إذا منح قانون السياحة امتيازات أفضل للمستثمر السياحي أفضل من ذلك المزايا التي يخولها قانون الاستثمار أو القانون الجبائي

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص32.
[2]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص33.

للمستثمر السياحي فإن المزايا التي يقدمها قانون السياحة هي الأفضل والأصلح للمستثمر السياحي، مع عدم إمكانية الجمع بين الامتيازات.

وبهدف ضمان استثمار سياحي متوازن خول المشرع الجزائري للمستثمر السياحي الأجنبي نفس

المزايا التي يتمتع بها المستثمر السياحي الوطني مع المناصفة في الحقوق التي يتمتع بها المستثمر

الأجنبي، دون وجود أي تفرقة تذكر، إذا تكون المعاملة مصنفة وتبقى مشاريع الاستثمار السياحي هي الأخرى رهينة المتابعة خلال فترة الإعفاء وتبقى الوكالة الوطنية في خدمة المستثمر السياحي مع جمعيا الدائم المعلومات الإحصائية المختلفة عن تقديم المشروع، ويلتزم المستثمر بتقديم المعلومات المطلوبة إلى الوكالة حتى تتمكن من القيام بمهمة المتابعة الموكلة لها.

المطلب الثاني

مؤهلات التنمية السياحية في الجزائر

بما أن السياحة هي عامل من عوامل التطور، وجب الأخذ بالاستثمارات في القطاع السياحي كونها تشكل صناعة القرن الواحد والعشرين، وتعتبر بديلا للمحروقات وبالتالي تعتبر خيارا استراتيجيا من أجل تنوع الصادرات وتحفيز القطاعات الأخرى التي لها العلاقة بالنشاط السياحي. سنتطرق في هذا المطلب إلى مقومات السياحية في الجزائر (الفرع الأول)، وأفاق التأهيل والتشغيل (الفرع الثاني)، وأخيرا دور المؤسسات العمومية والاقتصادية (الفرع الثالث).

الفرع الأول

مقومات السياحة في الجزائر

إن السياحة تعتمد كليا على البنى التحتية، فكلما تطورت هذه الأخيرة، كلما ساهم ذلك في تحقيق

نتائج إيجابي، ويعتبر امتلاك الإمكانيات المادية والطبيعية معيار تقاس بهم التنافسية السياحية وأنها أحد العوامل الرئيسية والمحددة للطلب السياحي.

تتنوع هذه المقومات منها :المقومات الطبيعية والمقومات الحضارية والتاريخية والمنشآت السياحية القاعدية والطاقة وشبكة المياه.

1-المقومات الطبيعية:

تقع الجزائر في وسط شمال افريقيا، بين خطي طول9 °وغرب غرينتش 12 °شرقه، وبين دائرتي عرض19 °و 37° شمالا فيه تمتلك مساحة شاسعة في القارة الإفريقية تأتي في المرتبة الأولى. وتقدر مساحتها ب 2381741 كلم2 ويبلغ عدد اجمالي السكان المقيمين في الجزائر 40400000 نسمة2.

إن المقومات الطبيعية تمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية أي كل مظاهر جذب السواح[1].

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص42.

2-المقومات الحضارية والتاريخية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ، مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين. أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر نجد موقع الطاسيلي الذي يقع بولاية إليزي وهي حظيرة كبيرة تشمل مجموعة كبيرة من المنقوشات والذي يعود تاريخيا إلى آلاف السنين إذ يحتوي على مجموعة كبيرة من الرسوم والنقوش الصخرية. ونجد أيضا جميمة التي تقع في ولاية سطيف وهي مدينة أثرية، تحتوي المدينة على فسيفساء تاريخية حسنة التنسيق والزخرفة تصور الآثار للمدينة وأحياؤها وشوارعها.وأيضا تيبازة التي تضم عددا من المعالم الدينية والسياحية والتاريخية والأثرية وكذلك قلعة بني حماد وهي من المدن الإسلامية القديمة حيث بقيت آثارها المتمثلة في بقايا الأسوار والقصور والمساجد والأبراج .تيمقاد وواد ميزاب، القصبة وغيرها[1].

3-المقومات المالية والخدمية:

ويتمثل في مدى توافر البنى التحتية، كالمطا رات النقل البري والجوي، والبنوك والعمران، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسمية .كما تعتمد السياحة على قدرات الدول على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة عائلية على مختلف وسائل الإعلام من أجل جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب التي تهم السائحين.

4-الطاقة وشبكة المياه:

بلغت تغطية البلاد بالطاقة الكهربائية % 34 وتشكل من 150,000 كم من التراب الجزائري

وتقوم الجزائر بتصدير جزء من إنتاجها إلى تونس والمغرب، كما أنها تحتوي على أكبر خزانات العالم من الغاز الطبيعي[2].

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص43.
[2]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، نفس المرجع، ص44.

الفرع الثاني

أفاق التأهيل والتشغيل

إن توفير العمالة المؤهلة والمطلوبة لممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات أهمية من وجهة نظر المهتمين بالسياحة، فلب يكفي إقامة المشروعات السياحية الضخمة وتخصيص رؤوس الأموال الكبرى لها ولا توفر من يقوم بشؤونها تشغيلا وإدارة.

وتساهم في استحداث ثلاث فئات رئيسية من مناصب الشغل وهي[1]:

1-مناصب الشغل المباشرة:

ويقصد بها مناصب الشغل التي ينشئها النشاط السياحي بصفة مباشرة مثل العمال الذين يشتغلون في هياكل الإيواء السياحي، والمطاعم، والترفيه السياحي، ووكالات السفر.

2-مناصب الشغل غير المباشرة:

وهي مناصب الشغل المستحدثة بصفة غير مباشرة في أنشطة لها علاقة أمامية وخلفية مع النشاط السياحي مثل النقل بمختلف أشكاله، قطاع البناء الصناعات التقليدية والتذكارية، صناعة التأثيث والتجهيزات الفندقية...، يستند القطاع السياحي إلى حد بعيد على التراث الثقافي والطبيعي الذي يشكل في أغلب الأحيان أهم ثروة محلية، وهو يعني بترويج وترقية المؤهلات الطبيعية والثقافية .وتطوير وسائل النقل والاتصال، والاستضافة ومرافق الترقية والراحة، يتم هذا النشاط عبر أربع عمليات وهي الإنتاج والتوزيع والنقل والاستهلاك وهي بحاجة إلى تجنيد أموال هامة وتؤدي إلى إنشاء مناصب شغل عديدة.

3-مناصب الشغل المنجذبة:

وهي مناصب الشغل الناجمة عن أنشطة لها علاقة مباشرة بالسياحة، ولكنها ضرورية لها مثل : الزراعة، الإدارة، الصحة، البنى التحتية .وفي هذا المجال أكدت الد راسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص قدر كبير من البطالة وفسح مجالا واسعا للتشغيل، وأوضحت الدراسة التي أجريت في دول أوربية وأمريكية أن الإنفاق في قطاع السياحة يؤدي إلى خلق مناصب الشغل تعادل ضعف العمالة المتولدة في نفس الإنفاق في أي قطاع آخر وتشير ذات الدراسة بأن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص44.

الفرع الثالث

دور المؤسسات العمومية والاقتصادية

تتمثل في الهيأة المشرفة على تنظيم وتأطير القطاع السياحي منها[1]:

1-الإدارة المركزية:

المتمثلة في الوزارة الوصية وهي وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية وتهدف إلى القيام بمسؤولية إدارة وتخطيط وتنظيم وتنمية صناعة السياحة والارتقاء بها لتشكل موردا اقتصاديا هاما والسعي لجعل التنمية السياحية المستدامة والنشاط المتصل بها كأولوية إنمائية استراتيجية تساهم في التخفيف من حدة الفقر واتخاذ فرص العمل لأفراد المجتمع.

2-المديريات الولائية للسياحة والصناعات التقليدية:

تعتبر الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي والمسؤولة عن مراقبة النوعية، والتهيئة الخاصة بالسياحة وادراج مناطق التوسع السياحي ومراقبتها ومتابعة تنفيذ المشاريع السياحية.

3-الديوان الوطني للسياحة:

هو عبارة عن مؤسسة وطنية ذات طابع اقتصادي تعتبر تاجرة في علاقاتها مع الغير تقوم بالوساطة بين الذي يقدمون الخدمات في الجزائر والطلب الكائن في الخارج يضم 35 وكالة تتوزع على 25 ولاية.

4-الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:

تهدف إلى صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.

5-النادي السياحي الجزائري:

يعمل على تنشيط السياحة، وله عدة فروع منها الجزائر للسياحة والاستثمار، سياحة وأسفار الجزائر، الجهات الأربعة للأسفار، رحلات بدون حدود.

6-المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:

تهدف إلى إنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها، والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية، بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

7-الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية: والتي من مهامها الأساسية ترقية المنتوج التقليدي والفني على المستوى الوطني والدولي[2].

[1]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص45.
[2]- رندة شريك، سعاد دمدوم، **الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص46.

خلاصة الفصل:

لقد أولى المشروع الجزائري اهتماما كبيرا في تغيير المنظومة التشريعية للاستثمار بدءا من التسعينيات إلى يومنا هذا، ودلك من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي للإسهام في تدعيم التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مما دفعه الى منح المستثمر الأجنبي عدة ضمانات تمكنه من أجل انجاز مشروعه الاستثماري واستغلاله على وجه الأمثل.

وباعتبار السياحة المصدر الأول في دول العالم الثالث لهذا قامت الجزائر بجهود كبيرة، من أجل الوصول إلى الجودة السياحية المطلوبة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بتحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي، سواء كان مستثمر أجنبي أو وطني.

خـــاتـــمـــة

هدفنا من خلال دراستنا الى معرفة طرق واليات تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر حيث أضحى الاستثمار السياحي اليوم نشاطا اقتصاديا بارزا وموردا هاما وبديل اقتصادي عن الريع لكثير من دول العالم، وتسعى الجزائر محل دراستنا بقوة الى تنشيط هذا الاستثمار بكل الوسائل المتاحة لديها مسخرة جميع الإمكانيات المادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية في سبيل الوصول الى لقب بلد سياحي، أو مدينة سياحية لما يمثله هذا النشاط من قوة اقتصادية لا يستهان بها، و مصدرا لدخول العملة الصعبة و توظيف الأيدي العاملة المحلية، و أضحت هذه الدول تعتمد بشكل أساسي على السياحة في اقتصادها، لذلك ظهر توجه كبير لدى حكوماتها لتطوير و تنمية قطاع الاستثمار السياحي و خاصة في المناطق التي تمتلك المقومات او لإمكانات اللازمة لتكون منطقة سياحية بالدرجة الأولى.

وبعد دراسة وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر والوصول إلى النقائص التي يعاني منها هذا القطاع، توصلنا الى أسباب تأخره عن التطور وذلك لأنه يعاني من مجموعة من المشاكل والعقبات منها نقص هياكل الاستقبال، نقص في مرافق الترفيه، نقص ثقافة السكان عن أهمية القطاع السياحي، ضعف التكوين وغيرها من المشاكل.

1.اختبارالفرضيات:

الفرضية الأولى: الجزائر تمتلك مقومات وإمكانيات سياحية فريدة من نوعها تؤهلها لان تكون قطبا سياحيا بامتياز. فرضية صحيحة، دلك أن الحكومة أولت اهتمام كبير لهذا القطاع، من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات والتحفيزات، إلا انه يبقى يعاني الكثير من العراقيل التي حالت دون تطوره ولم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب.

الفرضية الثانية: يعتبر المستثمر الأجنبي عنصر فاعل في ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر. فرضية صحيحة، لقد قام بتحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الجزائر ودلك من خلال رفع نسبة الدخل القومي حتى لا يقتصر على عائدات المحروقات.

الفرضية الثالثة: تعتبر التحفيزات والامتيازات عنصر أساسي لجذب المستثمرين السياحيين والنهوض بالاقتصاد الوطني. فرضية خاطئة، لان المناخ الاستثماري هو العامل الأساسي لجذب المستثمرين السياحيين والنهوض بالاقتصاد الوطني وهذا ما يتطلب تحسينه قبل منح هذا القطاع اي تحفيزات أو امتيازات.

2.نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

أ-النتائج الإيجابية:

- إن السياحة هي غذاء الروح بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- يرتكز الاستثمار السياحي على مقومات أساسية إذا اختلى أحد منها يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني.
- العقار كمورد دائم ومستقر يعتبر من أهم بدائل الثروة البترولية وخصوصا في ظل ما شيدته هذه الأخيرة من تذبذب وعدم استقرار الأسعار.
- الاستثمار السياحي من خلال قوانينه المالية السنوية والتكميلية يمنح جملة من الامتيازات الضريبية للاستثمارات السياحية.

- تتوفر الجزائر على امكانيات سياحية غير مستغلة فهي تزخر بثروات طبيعية ومعالم أثرية وتاريخية.

ب-النتائج السلبية:

- نقص اهتمام الدولة بقطاع السياحة، فالسياحة الجزائرية تدفع ثمن الخيارات الاقتصادية الفاشلة التي أهملت القطاع السياحي منذ الاستقلال وغياب إ ا ردة سياسية حقيقية لبناء قطاع سياحي مستدام.
- ضعف اهتمام الخواص في الاستثمار في السياحة بسبب مشكل العقار لاقتناء أراضي موجهة للاستثمار السياحي.
- عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المشاريع السياحية قادرة على تنويع الطرق المستعملة مثل القرض الإيجاري.
- على الرغم من ثراء إمكانات المنتوج السياحي في الجزائر بمختلف أنماطه، سيما الطبيعية والثقافية يبقى نصيب الجزائر من السياحة الدولية الوافدة ضئيلا.
- عزوف كثير من المستثمرين الخواص جزائريين وأجانب عن الاستثمار في القطاع السياحي بسبب كثرة العراقيل الإدارية والتنظيمية وغياب الشفافية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري في جميع المستويات.

3.الاقترحات:

بناء على النتائج المتواصل إليها ندرج مجموعة من الاقتراحات التي تساهم في تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر وهي:

- وجوب الاهتمام الكبير بالاستثمار السياحي من قبل الحكومة ورجال الأعمال؛
- الاهتمام بكل المناطق السياحية الأخرى وجميع أن واعيا وبالأخص السياحة الصحراوية، من توفير فنادق والأمن وتحمل الدولة تكاليف الاستثمار السياحي في الاستثمارات التي تنجز فيها.
- القضاء على البيروقراطية وتغيير الشفافية والتقليل من الإجراءات الإدارية المعقدة لتسييل المشروعات لدى المستثمرين.
- استخدام وسائل التكنولوجية الحديثة من خلال وضع نظام معلومات سياحي لزيادة عوامل الجذب السياحي.
- ضرورة تخصيص أوعية عقارية ملائمة للنشاط السياحي مع تكفل الدولة بتوصيل مختلف

الشبكات إلى الأراضي والأوعية المخصصة للاستثمار السياحي؛

- تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب لاسيما في بداية افتتاح المشاريع وتقديم قروض طويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
- يجب القضاء كليا على العراقيل التي تقف في تنمية قطاع السياحي وذلك بوضع استراتيجيات قائمة ومدروسة في جميع الجوانب والعمل على مضاعفة التحفيزات وذلك لأن السياحة هي عصب للتنمية الاقتصادية.

قائمـــــة المـــراجـــــع

❖ **المراجع العربية:**

❖ **الكتب:**

- خلف بن سليمان السعودي، **شركة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، جامعة القاهرة، مصر ،1998.

- دريد كامل أل شيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- عثمان محمد غنيم وآخرون، **التخطيط السياحي في سبل تخطيط مكاني شامل**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2003.

- علاء إبراهيم العسالي، **السياحة في الوطن العربي: التاريخ – المخاطر – المهددات**، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016

- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار: بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ،2009.

- محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

❖ **المذكرات والاطروحات:**

- بثينة غلام، رميساء مراد، **مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي –دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2017/2010 -**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف، ميلة، 2019، ص 12.

- بلكيموش وفاء وآخرون، **دور الاستثمارات السياحية في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة ،2011-2012.

- خلف بن سليمان السعودي، **شركة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، جامعة القاهرة، مصر ،1998.

- رندة شريك، سعاد دمدوم، الاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوالضياف، المسيلة، 2020.

- عباس طارق، **الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر**، مذرة لنيل شهادة الماستر قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.

- مشري سفيان **النطاق القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2020.

- كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر-**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004.

❖ المجلات:

- بلمرابط سمية، ضامن محمد الأمين، **الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون رقم: 09/16**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 01، 2020.